

## رؤية حزب العدالة والتنمية في تغيير شكل النظام السياسي التركي (دراسة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية)

د.أمين فرج شريف

كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة صلاح الدين

### المقدمة

شكلت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢ علامة فارقة ومنعطفاً تاريخياً في الحياة السياسية التركية عامة والنظام السياسي التركي على وجه الخصوص، ليس فيما يتعلق بالنتائج التي آلت إليها والتي أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية (بحصوله على حوالي ٣٤٪ من أصوات الناخبين)، وإنما في الآثار التي نتج عنها هذا الفوز والتي مهدت الطريق أمام تغييرات جوهرية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ومنذ استلامه للسلطة يسعى حزب العدالة والتنمية على إحداث تغييرات داخلية سياسية وإقتصادية واجتماعية، وعلى استغلال المعطيات الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة إقليمية أكثر فاعلية وتأثيراً في الوقت الذي تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط إعادة تشكيل وتوزيع لأدوار ومراكز القوة والسلطة والقرار بين اللاعبين الإقليميين والدوليين لا سيما بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي.

ومن بين تلك التغييرات سعي حزب العدالة والتنمية إلى إجراء تعديلات على دستور ١٩٨٢ النافذ من أجل تغيير شكل النظام السياسي التركي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، وفي المقابل تخشى بعض الأحزاب التركية المعارضة من أن يؤدي إقرار النظام الرئاسي إلى فرض هيمنة حزب العدالة والتنمية على النظام السياسي ومرانز صنع القرار فيه، وبخاصة بعد سيطرة الحزب على رئاسة الدولة و الحكومة بفضل الأغلبية البرلمانية التي خولته أن يشكل بمفرده أربع حكومات في أربع انتخابات برلمانية منذ وصوله إلى الحكم.

#### أهمية الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع أهمية كبيرة، نظراً إلى احتلال تركيا موقعاً ودوراً استراتيجياً مهماً على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلاً عن ارتباط إقليم كورستان والعراق بتركيا بحدود دولية، ناهيك عن أن دراسة طبيعة النظام السياسي التركي والتغييرات التي قد تطرأ عليه تشكل نموذجاً عملياً لإقليم كورستان، كون الإقليم يشهد سجالاً سياسياً وقانونياً بين الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية حول شكل وطبيعة النظام السياسي للإقليم.

#### أهداف الدراسة:

تلخص أهداف الدراسة في:

- معرفة طبيعة النظام السياسي التركي القائم وسلطاته العامة.
- التعرف إلى رؤية حزب العدالة والتنمية لطبيعة النظام السياسي ومكانة دور تركيا في الوسط الإقليمي والدول ، على ضوء التعديلات الدستورية التي طرحتها.
- بيان هواجز ومخاوف بعض الأحزاب السياسية الرافضة لمشروع تعديل الدستور.

#### إشكالية الدراسة:

يمر تركيا ، في الوقت الراهن ، بصراع أو أزمة داخلية ، إلى جانب أزماتها الأخرى ، تتعلق بتباين مواقف الأحزاب التركية حال توجهات حزب العدالة والتنمية الخاصة بإحداث تغييرات جوهرية في شكل وطبيعة النظام السياسي ، وفي ضوء تلك الإشكالية تتكون لدينا عدد من الأسئلة ، وهي:

- على ماذا يراهن حزب العدالة والتنمية في تمرير مشروعه لتعديل الدستور؟
- ماهي أهداف حزب العدالة والتنمية في إجراء تلك التعديلات؟
- ماهي مخاوف ومبررات الجهات الرافضة للمشروع؟

#### فرضية الدراسة:

اتساقاً مع الإشكالية التي تبني عليها الدراسة و الأسئلة التي طرحتها ، فإن الافتراض الرئيسي الذي تحاول الدراسة التثبت من صحته ينطلق من فكرة مفادها: أن حزب العدالة والتنمية يمتلك عدداً من عوامل القوة تراهن عليها في تمرير مشروعه في الاستفتاء الشعبي المزمع إجراؤها في ١٦ / ٤ / ٢٠١٧ ، ولديها أهداف ومبررات عديدة لإنجاح المشروع ، وبالمقابل أن لجهات أخرى مخاوف ومبررات تدفعهم للسعى إلى رفض المشروع.

#### منهجية الدراسة:

قد يكون مثل هذا النوع من الدراسات بحاجة إلى أكثر من منهج علمي لمعالجته ، منها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي - التحليلي ومنهج دراسة الحال.

#### هيكلية الدراسة:

تحاول دراسة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى مبحثين (بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة) ، ففي المبحث الأول المعنون (مدخل توضيحي لمتغيرات الدراسة) و تطرق فيه إلى ثلاثة مواضيع ، أولها:نبذة عن حزب العدالة والتنمية وتوجهه الفكري وثانياها: شكل وطبيعة النظام السياسي التركي القائم ، وأما ثالثها هي: مشروع التعديلات الدستورية المقدمة

لتغيير شكل النظام السياسي التركي. أما المبحث الثاني المعنون (حزب العدالة والتنمية ومشروعه لتغيير شكل النظام السياسي التركي: الأهداف والمخاوف) تم تقسيمه ، أيضاً ، إلى ثلاثة مواضيع ، أولها: عوامل القوة التي تعتمد عليها حزب العدالة والتنمية لتمرير المشروع ، وثانيها: أهداف وتبريرات حزب العدالة والتنمية في إجراء التعديلات ، وأما ثالثها فهي: مخاوف وتبريرات الجهات الرافضة للمشروع.

## المبحث الأول

### مدخل توضيحي لمتغيرات الدراسة

يكسب موضوع توضيح متغيرات الدراسة والعناصر المكونة له أهمية علمية، كونه يمثل المدخل للولوج في ثانياً البحث، ونحاول أن نشرح متغيرات دراستنا هذه ، من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: نبذة عن حزب العدالة والتنمية وتوجهه الفكري

المطلب الثاني: شكل وطبيعة النظام السياسي التركي القائم

المطلب الثالث: مشروع التعديلات الدستورية المقدمة لتغيير شكل النظام السياسي التركي

## المطلب الأول

### نبذة عن حزب العدالة والتنمية وتوجهه الفكري

نتناول في هذا المطلب ، نبذة تاريخية عن تأسيس حزب العدالة والتنمية وتوجهه الفكري ، وذلك على النحو الآتي: أولاً / نبذة عن حزب العدالة والتنمية:

ولد حزب العدالة والتنمية في ظروف صعبة كانت تشهدها تركيا بعد وصول حزب الرفاه إلى السلطة عام ١٩٩٧ برئاسة نجم الدين أربكان<sup>(١)</sup> ، ففي ظل محاولات وإجراءات المؤسسة العسكرية التركية في محاربة الأحزاب ذات التوجه الديني (الإسلامي) واتهامها بالسعى للتغيير طبيعة النظام وأسلامة مؤسساته والإنقلاب على مبادىء الدولة التركية (المبادىء الكمالية<sup>(٢)</sup>) ، والتي أدت إلى إستقالة نجم الدين أربكان من رئاسة الوزراء عام ١٩٩٧ ومن ثم حظر حزب الرفاه من قبل المحكمة الدستورية وغلقها عام ١٩٩٨ ، تم تأسيس حزب جديد باسم حزب الفضيلة ، وشارك في الانتخابات النيابية المقامة في ١٩٩٩ وحاز على المركز الثالث بحصوله على نسبة ١٥٪ من الأصوات ، وبعد انقضاء مدة من الزمن على هذه الانتخابات ، اتهم الحزب بخرقه لمبادئ الدولة التركية (الكمالية) ومن ثم غلقه من قبل المحكمة الدستورية في عام ٢٠٠١<sup>(٣)</sup>.

وعلى أثر غلق حزب الفضيلة ، إنشق الحزب إلى جناحين<sup>(٤)</sup> ، حيث أعلن الجناح المحافظ (المؤيد لزعيمهم التقليدي نجم الدين أربكان) عن تشكيل حزب باسم حزب السعادة برئاسة رجائي كوتان ، أما الجناح الآخر فكان جناح إصلاحي ليبرالي بزعامة (رجب طيب أردوغان<sup>(٥)</sup>)

<sup>(١)</sup> تأسس حزب الرفاه في عام ١٩٨٣ ، وهو امتداد طبيعي للأحزاب السياسية التي أسسها نجم الدين أربكان (١٩٦٦-١٩٢٦) ، والذي يعتبر الأب الروحي لكافة لأحزاب السياسية ذو التوجه الديني (الإسلامي) في تركيا لمساهمته في انتقال أتباع الحركات الدينية التركية من العمل الفكري والإجتماعي والاقتصادي إلى العمل السياسي ، عبر تأسيس أحزاب سياسية تبني أفكارهم ومبادئهم وتسعى إلى تحقيق أهدافهم بما ينسجم مع توجهاتهم الإسلامية وجذورهم الدينية ، وكان آخرها (قبل حزب الرفاه) ، حزب السلامة الوطني الذي تم تأسيسه في سنة ١٩٧٢ ، وحضرت نشاطه إثر انقلاب سنة ١٩٨٠ ، لزيادة من التفاصيل في هذا الصدد ، ينظر: يوسف إبراهيم الجهماني ، حزب الرفاه - نجم الدين أربكان: الرهان على السلطة ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٧ ، ص ٨ ، وابعدها د. وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والإسلام (٢٠٠٠-١٩٥٠) ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨٩-١٩٥ . محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ٦٢-٩٢ . د.إبراهيم خليل العلاف ، نحن وتركيا: دراسات وبحوث ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٨٨-٤٠٢ .

<sup>(٢)</sup> على الرغم من أن النظام السياسي التركي الحديث ، ورثت الإمبراطورية العثمانية ، إلا أنه تبني مبادئ فلسفة وقيماً سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة مغايرة للقيم والمبادئ التي كانت تتبناها الدولة العثمانية ، حيث اعتمد النظام السياسي الجديد على ست مبادئ رئيسية وردت في منهاج حزب الشعب الجمهوري بقيادة مصطفى كمال أتاتورك (١٩٣٨-١٨٨١) ، وتم إدخال تلك المبادئ في الدستور التركي بموجب تعديلات عام ١٩٣٧ ، عرفت فيما بعد بـ(المبادئ الكمالية) ، وهذه المبادئ هي: الجمهورية ، الشعوبية ، القومية ، العلمانية ، الدولانية والثورية ، لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد ، ينظر: رنا عبد العزيز الخماش ، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢-٢٠١٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ٦٣-٦٨ .

<sup>(٣)</sup> د.أحمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، دار زهران للنشر والتوزيع عمان ، ٢٠١١ ، ص ٣٧٩-٣٨٥ .

<sup>(٤)</sup> جدير بالذكر أنه لم يكن من ضمن المؤسسين (٤) أي عضو في البرلمان من يمثل حزب الفضيلة ، وذلك لإبعاد الشكوك حول ارتباط حزب العدالة والتنمية به ، في ذلك: زانيار حمد محمد ، السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي (٢٠٠٢-٢٠١٥) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، ٢٠١٧ ، ص ٥٦ .

<sup>(٥)</sup> المولود سنة ١٩٥٤ في استنبول لأسرة فقيرة من أصل جورجي ، أتم تعليمه في مدارس (إمام خطيب) الدينية ، ثم التحق بكلية الإدارة والإقتصاد بجامعة مرمرة ، انضم أردوغان في شبابه (في نهاية سبعينيات القرن الماضي) إلى حزب الخلاص الوطني بقيادة نجم الدين أربكان ، وإثر انقلاب عام ١٩٨٠ تم إلغاء وحضور الحزب المذكور ، وبعد عودة السماح للأحزاب السياسية بممارسة العمل السياسي عاود أردوغان نشاطه السياسي من خلال حزب الرفاه ، وبحلول عام ١٩٩٤ رشح حزب الرفاه أردوغان لمنصب رئيس بلدية استنبول وإ يستطيع الفوز بالمنصب وبقاءه فيه لسنة ١٩٩٩ ، وفي عام ١٩٩٨ اتهم أردوغان بالتحريض على الكراهية الدينية وتهديد مبادئ الدولة التركية العلمانية ، تسببت فيما بعد في سجنه ومنعه من العمل في الوظائف الحكومية والترشح للانتخابات العامة ، وعاد نشاطه السياسي في حزب العدالة والتنمية بعد رفع الحظر عنه ، في

### أعلن عن تأسيس حزب آخر باسم حزب العدالة والتنمية (AKP)<sup>(١)</sup>

وبلغ عدد المؤسسين (٧٤) شخصاً ، فبالإضافة إلى بعض العناصر البارزة في حزب الفضيلة المنحل من أمثال (عبدالله غول و بن علي يلدريم و علي باباجان) ، ضمت أيضاً كوادر من الأحزاب التركية الأخرى ، كحزب الوطن الأم والحزب الديمقراطي التركي ، وشراحة من التكنوقراط وخربيجي الجامعات وعدد من الممثليين والفنانيين والصحفيين والأدباء ، وعدد من النساء من ، بينهن نساء غير محجبات<sup>(٢)</sup>. أما شعار الحزب ، فهو عبارة عن مصباح كهربائي ، يتشكل من اللونين الأصفر والأسود<sup>(٣)</sup>.

واللحزب برنامج شامل لأهم القضايا المتعلقة بالأوضاع الداخلية والخارجية لتركيا<sup>(٤)</sup>، تم صياغته بناء على نتائج استطلاعات رأي واسعة أجريت للتعرف على احتياجات الناس ومطالبهن وتوقعاتهم من الحزب<sup>(٥)</sup>.

**ثانياً / التوجه الفكري لحزب العدالة والتنمية:**  
بحخصوص التوجه الفكري لأي حزب سياسي لابد من الاعتماد على نظامها الداخلي و برنامجه السياسي و دستور تلك الدولة الذي يعمل فيها الحزب.

وردت في المادة (٢) من النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية بأن: (( حزب العدالة والتنمية هو تنظيم سياسي ، تأسى من أجل القيام بالعمل الحزبي والأنشطة السياسية طبقاً للائحة و برنامجه في إطار: دستور الجمهورية التركية ، والمواثيق الدولية المصدقة عليها من قبل البرلمان التركي<sup>(٦)</sup>)).

وجاء شعار المؤتمر التأسيسي للحزب (الذي انعقد في آب ٢٠٠١) تحت عنوان: العمل من أجل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع ، واستهل نشاطه انطلاقاً من ضريح مصطفى كما أتاتورك ، في إشارة إلى القبول بالعلمانية أساساً لنظام الحكم<sup>(٧)</sup>.

وجاء في وثيقة (الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣) ، بأن حزب العدالة والتنمية حزب محافظ - ديمقراطي<sup>(٨)</sup>.

وذكرت المادة (٢) من دستور تركيا النافذ (دستور عام ١٩٨٢ المعدل) ، بأن: (( جمهورية تركيا هي دولة ديمقراطية علمانية اجتماعية تحكمها سيادة القانون<sup>(٩)</sup>)) ، وأكثر من ذلك فإنه ، وبموجب المادة (٤) من الدستور التركي ، فإن حكم المادة (٢) لا يعدل ولا يقترح للتعديل<sup>(١٠)</sup>.

وهكذا ، وطبقاً لما ذكر ، فإن حزب العدالة والتنمية ، ومنذ بداية تأسيسه ، سعى إلى التأكيد على محافظته وتمثيله لمختلف شرائح المجتمع التركي والتزامه بالنظام العلمني للدولة ، لكن وفق تصور خاص ، إذ بين أردوغان تصور حزبه لمفهوم العلمانية في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر التأسيسي للحزب بالقول: (( إن العلمانية تعني حياد الدولة إزاء الدين والمعتقد ، وهي ليست علمانية رجعية وإنما علمانية تقدمية تؤمن باستقلال الفرد في معتقده ودينه ، وهي الأساس المعتمد في السلم الاجتماعي<sup>(١١)</sup>)).

ذلك: سمير سبيتان ، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص ٣٢-٣١. محمد الهامي وآخرون ، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة ، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ٤٨-٣٨. د. بنواه عبدالجبار سلطان الثاني ، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٢-٢١.

(١) د. جمال كمال إسماعيل ، أحزاب اليمني التركى (١٩٩٩-٢٠٠٧) ، مجلة أداب الرافدين ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، العدد (٦٨) ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨٧-٢٩٢. عبد الحليم غالى ، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣.

مجموعة باحثين ، عودة العثمانيين: الإسلامية التركية ، مركز المسار للدراسات والبحوث ، دبي ، ط ٤ ، ٢٠١٢ ، ص ٨١-٨٠.

(٢) معمر خولي ، الإصلاح الداخلي في تركيا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، اللوحة ، ٢٠١١ ، ص ٩. علي قاسم مقداد ، النظام السياسي في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية ، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية ، الجامعة الإسلامية في لبنان ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ٦٥. محمد نور الدين ، تركيا: الصيغة والدور ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤. محمد الهامي وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢-٤٨.

(٣) لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية (مع تعديلات عام ٢٠٠٩) ، ترجمة: د. طارق عبدالجليل ، ص ١٩ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/١٠).

[https://www.akparti.org.tr/upload/documents/parti\\_tuzuk\\_arabic.pdf](https://www.akparti.org.tr/upload/documents/parti_tuzuk_arabic.pdf)

(٤) ضمن البرنامج ، الذي صدر عام ٢٠٠١ ، الأهداف التي تتوافقها ووسائل تحقيقها ووسائل تحقيق تلك الأهداف ، ورؤؤية حزب العدالة والتنمية - لالمشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية في تركيا وكيفية معالجتها ، للإطلاع على مضمون البرنامج ، ينظر: برنامج حزب العدالة والتنمية (٢٠١١) ، ترجمة: د. طارق عبدالجليل ، متاح في: (٢٠١٧/٣/١٠).

<http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-programmi>

(٥) معمر خولي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠.

(٦) لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية (مع تعديلات عام ٢٠٠٩) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨.

(٧) د. سعد عبدالعزيز مسلط ، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، العدد (١٢) ، تشرين الأول ٢٠٠٨ ، ص ٢٥٩.

(٨) الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣ ، ص ٤ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/١٠).

<http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon>

(٩) دستور تركيا لسنة ١٩٨٢ المعدل ، ترجمة وتقديم: أمانى قدليل ، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ١٧.

(١٠) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

(١١) نقاً عن: د. جمال كمال إسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩١.

بالعودة إلى النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية و برنامجه السياسي وتركيبته ، وبناءً على نصوص الدستور التركي ، يمكننا القول بأن حزب العدالة والتنمية لم يطرح نفسه (ولا يمكنه قانونياً) بوصفه حزباً دينياً (إسلامياً) ، لكن الجذور الإسلامية واضحة في تكوينه وخطابه السياسي وممارسته السياسية الداخلية والخارجية<sup>(١)</sup>. وهذا يبدو لنا أن حزب العدالة والتنمية يحاول موافنة الموروث العقدي والتاريخي مع البيئة السياسية في تركيا ومحيطها، فالحزب هو عبارة عن تركيبة سياسية وإنجتمعية جديدة: فلا هي علمانية بالمعنى الذي عبر عنه يمين الوسط التركي كحزبي الطريق المستقيم والوطن الأم ، ولا هي كمالية بالمعنى الذي يعبر عنه يسار الوسط التركي كحزب الشعب الجمهوري ، ولا هي قومية بالمعنى الذي يعبر عنه اليمين المحافظ التركي كحزب الحركة القومية ، ولا هي إسلامية بالمعنى الذي عبر عنه حزب الرفاه أو الفضيلة<sup>(٢)</sup>. وبذلك يمكن توصيف العدالة والتنمية بأنه حزب ديمقراطي ليبرالي على المستويين السياسي والاقتصادي ومحافظ على المستويين الاجتماعي والثقافي.

### المطلب الثاني شكل وطبيعة النظام السياسي التركي القائم (بموجب دستور عام ١٩٨٢ المعدل)

يحكم دستور ١٩٨٢ المعدل إطار عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية ، سواء من حيث تكوين السلطات العامة الثلاث أو من حيث العلاقات بينها واحتياصاتها.

فيعدما تعرضت تركيا لانقلاب عسكري قام به الجنرال كعنان إيفرين (١٩٦١-٢٠١٥) في ١٢ أيلول من عام ١٩٨٠ ، تم تعليق العمل بالدستور (الذي أقرت في عام ١٩٦١) ، واستلمت القيادة العسكرية (برئاسة إيفرين) السلطة وقامت بتأسيس مجلس مكون من لجنة الأمن القومي ومجلس الاستشارة ، وتم تحضير مسودة دستور في غضون سنتين و أقر في ١١ / ٧ / ١٩٨٢<sup>(٤)</sup>.

فيما يخص شكل النظام السياسي في تركيا ، وفقاً لهذا الدستور ، وصف بأنه نظام جمهوري ديمقراطي علماني<sup>(٥)</sup>. أما بخصوص طبيعة النظام السياسي (من حيث كونه نظاماً برلمانياً أم رئاسياً أو غيرها من النظم التبابية) ، نرى أنه أخذ بالنظام البرلماني ، حيث وبالرغم من أن دستور سنة ١٩٨٢ لم ينص على ذلك ولم يشر إليها بشكل صريح ، إلا أنه عند النظر في نصوص الدستور التركي ، فيما يخص تركيبة السلطات العامة ووظائفها وطبيعة العلاقة بينها ، يتبين لنا أنه أخذ بالنظام البرلماني ، حيث تتوفّر فيه كلتا أنسقي النظم البرلماني الرئيسيتين ، وهما: ثنائية (ازدواجية) السلطة التنفيذية و التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات التشريعية والتنفيذية.

ونورد فيما يأتي ، بایجاز ، تكوين وطبيعة عمل السلطات العامة في تركيا ، بموجب دستور سنة ١٩٨٢ المعدل:  
أولاً/ السلطة التشريعية:

أناط الدستور السلطة التشريعية (مجلس الأمة التركي الكبير<sup>(٦)</sup>) ، وت تكون من ٥٥ عضواً ينتخبون كل (٤) سنوات بالإقتراع العام<sup>(٧)</sup> ، وخصص الدستور المواد (٧٥-١٠٠) لتكون وظيفة عمل ووظائف المجلس.

ثانياً/ السلطة التنفيذية:  
ينص دستور عام ١٩٨٢ المعدل على أن السلطة التنفيذية تمارس من قبل رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء<sup>(٨)</sup>. فيما يتعلق بمنصب رئيس الجمهورية ، فقد بين الدستور بأنه يتم انتخابه من قبل الشعب لمدة (٥) سنوات لولايتين فقط<sup>(٩)</sup> ، وحددت المواد (١٠١-١٠٨) من الدستور ، المؤهلات الالزمة لمرشح الرئاسة وكيفية انتخابه وواجباته وإلتزاماته.

(١) مركز سوريا للبحوث والدراسات ، النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم - المؤسسات) ، ٢٠١٤ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٥)

إصدارات-المركز-٢٠١٧-النظام-السياسي-في-تركيا-نظام-الحكم---المؤسسات@syriasc.net

(٢) معمر خولي ، مصدر سبق ذكره<sup>(٩)</sup> . مركز سوريا للبحوث والدراسات ، مصدر سبق ذكره. رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص.٧٩-٨٠.

(٣) حول أسباب الانقلاب وكيفيته وتاثيراته ، ينظر: ف.إ.دانيلوف ، الجيش في تركيا: سياسة وإنقلابات ، ترجمة: يوسف إبراهيم الجهماني ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠١ ، ص.١٤٧-١٩٦.

(٤) الموقع الرسمي لمجلس الأمة التركي الكبير ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٥)  
<https://global.tbmm.gov.tr/index.php/ar/yd/icerik/12>

(٥) المادتين (١) و (٢) من دستور تركيا المشار إليه سابقاً.

(٦) وذلك بموجب المادة (٧) من الدستور المشار إليه سابقاً.

(٧) وذلك بموجب المادتين (٧٥) و (٧٧) من الدستور المشار إليه سابقاً.

(٨) وذلك بموجب المادة (٨) من الدستور المشار إليه سابقاً.

(٩) وذلك بموجب المادة (١٠١) من الدستور المشار إليه سابقاً.

أما ما يتعلق بمجلس الوزراء ، فقد بين الدستور بأنه يتكون من رئيس الوزراء والوزراء ، ويتم تعيين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية<sup>(١)</sup> ، أما الوزراء فيسميهم رئيس الوزراء وتعيينهم بمجلس الأمة التركي الكبير ، وبعدها تعرض القائمة الكاملة لأعضاء مجلس الوزراء على مجلس الأمة لمنحها الثقة<sup>(٢)</sup> ، وخصوص الدستور المواد (١١٦-١٠٩) لتكوين طبيعة عمل وسلطات ومسؤوليات مجلس الوزراء.

### ثالثاً / السلطة القضائية:

تمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي.<sup>(٣)</sup> وخصوص الدستور المواد (١٦٠-١٣٨) لتكوين طبيعة عمل المحاكم وأعضاء الهيئة القضائية في البلاد. ومن أبرز الجهات القضائية المؤثرة في النظام السياسي التركي ، هي المحكمة الدستورية التي أنيطت بها مهمة الرقابة على دستورية القوانين<sup>(٤)</sup>.

### المطلب الثالث

#### مشروع التعديلات الدستورية المقدمة لتغيير شكل النظام السياسي التركي

نرکز في هذا المطلب على موضوعين ، وهما: الإجراءات القانونية لإقرار التعديل الدستوري والمشروع المقدم من قبل حزب العدالة والتنمية لتعديل الدستور ، وكالآتي:

##### أولاً / الإجراءات القانونية لإقرار التعديل الدستوري:

خصوص الدستور التركي ، المادة (١٧٥) منه لكيفية و إجراءات إقتراح تعديل الدستور للبرلمان ، مروراً بإقراره والإستفتاء عليه ، وتمر عملية تمرير مشروع قانون التعديل الدستوري ، كما هي مبينة في الدستور ، بعدة مراحل ، وهي: في المرحلة الأولى<sup>(٥)</sup>، يتم إقتراح تعديل الدستور للبرلمان لإقراره ، إقتراحاً خطياً من قبل ثلثأعضاء البرلمان على الأقل (أي ١٨٤ عضواً).

وفي المرحلة الثانية ، بيت البرلمان في عملية إقرار مشروع التعديل ، وتمر الخطوة هذه بمرحلتين:

١- القراءة الأولى لمشروع القانون ، ويلزم لهذه الخطوة الحصول على ثلاثة أخماس أعضاء البرلمان على الأقل (أي ٣٣٠ عضواً).

٢- تجرى القراءة الثانية على المشروع (خلال أسبوعين من التصويت الأول) ، ويشترط لصياغة النص النهائي للمادة الحصول على ثلاثة أخماس أعضاء البرلمان (أي ٣٣٠ عضواً)<sup>(٦)</sup>. والمرحلة الثالثة هي وجوب مصادقة رئيس الجمهورية على مشروع التعديل ، خلال ١٥ يوماً من استلامه من البرلمان.

والمرحلة الرابعة والأخيرة هي أن يجري الاستفتاء الشعبي بعد (٦٠) يوماً من نشر قرار إجراء الاستفتاء الشعبي في الجريدة الرسمية.

##### ثانياً / مشروع التعديل المقدم لتغيير شكل النظام السياسي التركي:

قدم نواب حزب العدالة والتنمية ، بدعم من نواب حزب الحركة القومية ، مشروع قانون (مكون من ١٨ مادة)<sup>(٧)</sup>، سميت بـ(قانون التعديل الدستوري) إلى البرلمان التركي في ١٠ / ١٢ / ٢٠١٦ ، وأدرجت المشروع في جدول أعمال البرلمان للبت في إقراره<sup>(٨)</sup>.

(١) عادة يكون رئيس الوزراء المعين ، رئيس الحزب الحائز على أغلبية مقاعد البرلمان ، في ذلك: د. جلال عبدالله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص. ١٩.

(٢) وذلك بموجب المادة (١١٠-١٠٩) من الدستور المشار إليه سابقاً.

(٣) المادة (٩) من الدستور المشار إليه سابقاً.

(٤) لمعرفة تكوين المحكمة ومهامها وصلاحياتها وأسلوب عملها ، ينظر المواد (١٤٦-١٥٣) من الدستور المشار إليه سابقاً.

(٥) فيما يخص هذه الخطوة ، نظم المادتان (٩٣ و ٩٤) من النظام الأساسي لمجلس الأمة التركي الكبير آلية تداول التعديلات الدستورية وكيفية التصويت عليها ، وتشترط أن نقاش المواد على جولتين تفصل بينهما (٤٨) ساعة على الأقل ، على أن تناقش الجولة الثانية التعديلات المقترحة على المواد ، ثم تصوّت على المشروع ككل (وعلى كل مادة على حدة) بالاقتراع السري ، في ذلك: سعيد الحاج ، فرص نجاح التحول للنظام الرئاسي في تركيا ، متاح في: (٢٠١٧ / ٣ / ١).

<http://www.turkpress.co/node/30130>

(٦) أشار الدستور التركي إلى حالة يتم فيها إقرار التعديل في البرلمان مباشرة (بعد موافقة رئيس الجمهورية) دون الحاجة إلى إجراء استفتاء شعبي عليه ، وذلك عندما يحوز المشروع على موافقة ثلثي أعضاء البرلمان (أي ٣٦٧ عضواً) ، في ذلك: نص المادة (١٧٥) من دستور تركيا المشار إليه سابقاً.

(٧) للاطلاع على مضمون تلك المواد ، ينظر: المواد التي ينص عليها الدستور الجديد وصلاحيات الرئيس ، متاح في: (٢٠١٧ / ٢ / ٢).

<http://www.turkpress.co/node/30920>

(٨) كرم سعيد ، تعديل دستور تركيا ثورة تشرعية أم هو تكريس لسلطة أردوغان؟ جريدة الحياة ، النسخة الإلكترونية ، متاح في: (٢٠١٧ / ٣ / ١). <http://www.alhayat.com/Articles/19330822/>

وتمت القراءة الأولى للمشروع في ١٦ / ١ / ٢٠١٧ ، وشارك في التصويت (٤٨٠) نائباً، صوت (٣٣٨) منهم لصالح مقترن التعديل، و(١٣٤) منهم كان ضد مناقشة المقترن، في حين امتنع نواب عن التصويت، وأدلى (٥) نواب بأوراق اقتراح فارغة، واعتبر صوت واحد باطلًا<sup>(١)</sup>.

وتمت القراءة الثانية للمشروع في ٢٢ / ١ / ٢٠١٧ ، وشارك في التصويت (٤٨٨) نائباً، صوت (٣٣٩) منهم لصالح مشروع التعديل، و(١٤٢) منهم كان ضد المشروع المقترن، في حين امتنع (٥) نواب عن التصويت ، وتم إبطال (٢) صوتاً<sup>(٢)</sup>.

وفي ٢ / ٢٠١٧ وافق رئيس الجمهورية ، رجب طيب أردوغان ، على مشروع التعديلات الدستورية ، وبعده أعلن رئيس لجنة الانتخابات العليا في تركيا (سعدي غوفين) ، السادس عشر من نيسان من عام ٢٠١٧ ، موعداً لإجراء الاستفتاء عليه<sup>(٣)</sup>.

المبحث الثاني

يراهن حزب العدالة والتنمية ومشروعه لـ تغيير شكل النظام السياسي التركي: الأهداف والمخاوف  
التركي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي على عدد من الإعتبارات، كما أن لديها عدة أهداف وتبريرات في إجراء تلك التعديل، وفي المقابل أن لدى بعض الجهات (وبالأخص أحزاب المعارضة) مخاوف وتبريرات تدفعها إلى رفض المشروع ، على نفس هذا المحدث الم، ثالث مباحث ، وعلى النحو الآتي:

**المطلب الأول: عوامل القوة التي تعتمد عليها حزب العدالة والتنمية لتمرير المشروع**

**المطلب الثاني: أهداف ومبررات حزب العدالة والتنمية في إجراء التعديلات**

### **المطلب الثالث: مخاوف ومبررات الجهات الرافضة للمشروع**

المطلب الأول

## **عوامل القوة التي تعتمد عليها حزب العدالة والتنمية لتمرير المشروع**

هناك عدة أمور ينبغي أخذها في الاعتبار، وهي بمثابة عوامل القوة التي تراهن عليها حزب العدالة والتنمية في تمرير مشروعه في الاستفتاء الشعبي المزمع إجراؤها في ١٦ / ٤ / ٢٠١٧ ، ومن أبرزها:  
أولاً/ وجود قاعدة جماهيرية عريضة لحزبه:

يتصدر حزب العدالة والتنمية المشهد السياسي في تركيا منذ عام ٢٠٠٢، حيث فاز خلالها في حوالي استحقاقات انتخابية متتالية (انتخابات بلدية ورئاسية وبرلمانية)، وشكل بمفرده خمس حكومات في أربع دورات برلمانية متتالية، وفيما يأتي نلقي الضوء ، بإختصار ، على نتائج حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية الأربع التي شارك فيها الحزب منذ تأسيسه:

إنتخابات عام ٢٠٠٢ كانت من نقاط التحول الهامة في تاريخ تركيا الحديث و ذلك عندما حصل حزب العدالة والتنمية (الحديث النشأة) على نسبة ٣٤.٣% من أصوات الناخبين ، وقد حصل على (٣٦٣) نائباً من أصل (٥٥٠) في البرلمان التركي ، في حين لم تتمكن الأحزاب التركية العريقة (ما عدا حزب الشعب الجمهوري) حتى من تجاوز حاجز ١٠% اللازم للدخول البرلمان<sup>(٤)</sup>.

وفي انتخابات عام ٢٠٠٧ رفع النسبة إلى ٦٦٪ من الأصوات حاصلاً على (٣٤١) نائباً في البرلمان ، وقد جاء في الترتيب الأول في الدوائر الانتخابية لتركيا عموماً ، فيما عدا عدد قليل من المحافظات الساحلية في الغرب وبعض محافظات جنوب الشرق<sup>(٥)</sup>.

وفي الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠١١ ، حصل الحزب على ٤٩.٨٪ من الأصوات ، وتمكن من حجز مقعدا في البرلمان<sup>(١)</sup>. (٣٢٦)

(١) د.أحمد موسى بدوي ، الصراع البانس:تركيا والتعديلات الدستورية، اسماعيل ياشا. هل سينجح كليشدار أو غلو في إقناع باهشلي؟ ، متاح في:

<http://www.acrseg.org/40427>

<http://www.turkpress.co/node/30222>

(٢) احمد الشیخ یوسف، أهم التعديلات الدستورية المهمدة للنظام الرئاسي في تركيا ، وكلة الاناضول التركية ، متاح في: (١) <http://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%D8%A3%D9>

(٣) لجنة الإنتخابات العليا في تركيا تعلن موعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية ، متاح في: ٢٠١٧/٣/٤  
<http://www.turkpress.co/node/30914>

<sup>٤١</sup> كرم أوكتام، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، مكتبة سطور للنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٨٩-١٩٠.

(٥) محمد نور الدين ، تركيا: الصيغة والدور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥-٤٦ . كرم أوكتم ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .

(٧) جدير بالذكر أن تلك الجولة من الانتخابات كانت انتخابات إعادة ، حيث جرت الجولة الأولى للانتخابات في شهر تموز من عام ٢٠١٥ ،  
 (٦) زائير حمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠ .

حصل الحزب على نسبة ٤٩٪ من الأصوات وكتب (٣١٧) مقعدا برلمانيا ، خوله من أن يشكل الحكومة منفرداً<sup>(١)</sup>

#### ثانياً / تحقيق الإنجازات والقيام بإصلاحات داخلية:

منذ وصوله للحكم سنة ٢٠٠٢ ، حقق حزب العدالة والتنمية إنجازات متعددة على مستوى الدولة والمجتمع ، من

خلال طرحه لبرنامج إصلاحي شملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية ، نوجزها بالآتي:

١- في المجال الاقتصادي: شهدت تركيا إصلاحات إقتصادية غير مسبوقة، وهذه الإصلاحات أدت إلى إنعاش

الاقتصاد التركي وأسهمت في زيادة التبادل التجاري ، فعلى سبيل المثال: كان الاقتصاد التركي في سنة ٢٠٠٢

يقع في المرتبة السادسة والعشرين على مستوى العالم ، وأصبحت في سنة ٢٠١٣ في المرتبة السابعة عشرة

على مستوى العالم ، وأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين (G20) ، وأرتفع الدخل القومي لتركيا من

(٢٠٢٠) مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى (٨٧١) مليار دولار في العام ٢٠١٣ ، وكانت ديون تركيا لصندوق النقد

الدولي تصل إلى (٢٣٣٥) مليار دولار عام ٢٠٠٢ ، في حين بحلول عام ٢٠١٣ سددت تركيا جميع ديونها

وأصبحت من الدول الدائنة<sup>(٢)</sup>.

٢- في مجال حل القضية الكردية: شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وفوزه المتكرر في الإنتخابات

وسيطرته على الرئاسات الثلاث (البرلمان و الجمهورية و الوزراء) ، حافزا وعاملوا مهما في إعادة النظر في

أسلوب وطريقة حل القضية الكردية في تركيا<sup>(٣)</sup>، حيث شهدت تركيا إنفتاحا على القضية الكردية من خلال

الاعتراف بوجود المشكلة وفتح صفحة جديدة لحلها بالطرق السلمية ، حيث بدأ الحزب يتطرق إلى القضية

الكردية علانية ، ففي إحدى زيارات أردوغان لمدينة (ديار بكر) سنة ٢٠٠٥ ، وهي من أكبر المدن التي يقطنها

الكورد ، أقر بوجود الكورد وفضيلتهم في تركيا وصرح بأن لديهم خطة وبرنامج لحلها<sup>(٤)</sup> ، وفي شهر أيار من

عام ٢٠١٣ أعلن رئيس الحكومة التركية آنذاك (رجب طيب أردوغان) إطلاق حزمة الإصلاحات الديمقراطيّة

المعروفّة بـ(الإنفتاح الديمقراطي) ، والتي وشملت مجالات متعددة فيما يتعلق بالحقوق العامة والحقوق خاصة

ما يرتبط بالقضية الكردية ، ومن تلك الإصلاحات<sup>(٥)</sup>:

-إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا (ذو الغالبية الكردية).

-السماح للقوميات غير التركية بالتحدث بلغتها القومية وبث البرامج التلفزيونية بها.

-إصدار العفو بحق النشطاء السياسيين الذين إلتحقوا بحزب العمال الديمقراطي.

-عدم محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب.

-إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة.

-الموافقة بفتح أقسام اللغة الكردية وآدابها في الجامعات والمعاهد.

-إلغاء مادة من قانون مكافحة الإرهاب تتعلق بنشر النزعة الإنفصالية ، وكانت هذه المادة تستخدم كذرية لإعتقال

المؤلفين والباحثين والصحفيين الذين كانوا يكتبون حول حقوق الشعب الكردي.

-الاعتراف بالأخطاء والظلم الذي وقع من الدولة تجاه مواطنيها الكورد ، فمثلاً قدم أردوغان اعتذاراً ، باسم الدولة

التركية ، لضحايا و ذوي مجررة (درسيم) التي وقعت عام ١٩٣٧.

-إجراء محادثات سرية وغير مباشرة بين الحكومة و زعيم حزب العمال الديمقراطي المعتقل في السجون التركية

(عبد الله أوجلان) ، عبر أعضاء جهاز الاستخبارات التركي ، وأعضاء من حزب الشعوب الديمقراطي.

، لأول مرة منذ تأسيسه ، كما لم يفلح من تشكيل حكومة إنلافية في الموعد المحدد دستورياً ، ولذلك تم اللجوء إلى إعادة الإنتخابات في شهر تشرين الثاني من نفس العام ، في ذلك: زاندار حمد محمد ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .

(١) المصدر نفسه ، ص ٦٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تلك الإصلاحات ، ينظر: محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى القدم؟ مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ١٢٥-١٢٢. أمين حطيط وأخرون ، تركيا إلى أين: حلقة نقاشية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٥٦ ، شباط ٢٠١٧ ، ص ٣٥. محمد نور الدين ، تركيا بين الداخل والخارج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٨٩ ، تموز ٢٠١١ ، ص ١١٢. رجب طيب أردوغان ، الإنجازات كما وعدناكم (خطاب الموازنة لعام ٢٠١٣) ، دائرة التوجيه والإعلام لحزب العدالة والتنمية ، ٢٠١٣ ، ص ٣٠ وما بعدها. عمر خولي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦-١٣.

(٣) تعد القضية الكردية من القضايا الأساسية التي رافقته الدولة التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية ولحد الآن ، وجدير بالذكر أن سياسة الحكومات التركية تجاه القضية الكردية في تركيا خلال فترة (١٩٢٣-١٩٠٢) ، كانت مبنية على أساس عنصري متمثلة بإنكار الحقوق وحتى الوجود للشعب الكردي ومحاولة مواجهة مطالب الكورد بالسلاح ، ومن خلالها تعرض الكورد لشنق أنواع الإضطهاد وسلب الحقوق ، مع وجود استثناءات على تلك الحالة منها محاولات الرئيس التركي الأسبق تورغوت أوزفال (١٩٢٧-١٩٩٣)، فترة رئاسته للجمهورية (١٩٨٩-١٩٩٣)، حل القضية بالطرق السلمية للتفصيل: دوليد رضوان ، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية ، دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع ، حلب ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٩-٣٧٩. زاندار حمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢-١٥. رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥-١٣٧.

(٤) رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٧-١٣٨.

(٥) للتفصيل: حسين علي باكر ، حزمة الإصلاحات الديمقراطيّة في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٣ ، ص ٢. رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨-٩٩. عمر خولي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١-٣٢. محمد زاهد جول ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٣-٧٤. زاندار حمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨-٦٧.

٣- في مجال اصلاح المؤسسة العسكرية: ينظر الحزب إلى المؤسسة العسكرية كإحدى المؤسسات المهمة التي يجب أن تلتزم الحياد في الشأن السياسي ، وضرورة خصوصها لتجوبيات السلطات المدنية في الدولة ، ويجب أن يقتصر دورها على انجاز وظائفها الأساسيةتمثل بحفظ الإستقرار والأمن الداخلي وحماية أمن البلاد ووحدتها من الأخطار الخارجية<sup>(١)</sup>.

لكن الحالة في تركيا كانت مختلفة تماماً عن تلك النظرة ، لذلك وبعد تسلمه للسلطة أعلن حزب العدالة والتنمية السلطة أكثر من مرة أن هناك حاجة ماسة من أجل تغيير الدستور الحالي<sup>(٢)</sup>، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو أنه كان يدرك جيداً أنه ، وعلى مدار تاريخ تركيا منذ التأسيس وحتى تاريخ إعداد الدستور الحالي ، جميع الدساتير كان معدة ومنظمة من قبل الجيش أو بناءً على تعليماته ، فالعسكر هم من أسسوا تركيا الحديثة وظامها الجمهوري ، وهم كذلك من وضعوا دساتيرها إلى الآن بداية من دستور ١٩٢٤ ، ثم دستور ١٩٦١ ، وانتهاء بالدستور الحالي ١٩٨٢ ، وباتت عبارة : العسكر يحمي الدستور والدستور يحمي العسكر ، صيغة يمكنها أن تعبر عن العلاقة الأبوية بين كلا الطرفين<sup>(٣)</sup>.

فكان ملامح النظام السياسي الجديد الذي أسسه العسكر في مرحلة ما بعد انقلاب ١٩٨٠ يعكس البنية العسكرية المنضبطة ، إذ أن النظام السياسي ، تميز عن سابقاته بازدياد مركزية السلطة ، حيث أصبحت هذه السلطة بيد مجموعة يمثلون أعلى الرتب العسكرية في الجيش التركي من أعضاء مجلس الأمن القومي التركي<sup>(٤)</sup>، ومن ثم فالمؤسسة العسكرية في تركيا أضحت الحارس والحامى للدولة والمجتمع ، بحسب ما تراه ووفق ما حدده الدستور<sup>(٥)</sup>.

لذلك قامت الحكومة التركية ، باصدار حزم تعديلات دستورية وقانونية ، على مراحل في سنوات ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ و ٢٠٠٧ ، بهدف إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية في تركيا وإجزاء إصلاح المحكمة الدستورية ، واستبدالها بتشريعات متواقة مع معايير الاتحاد الأوروبي (المعروفة بمعايير كوبنهاجن)<sup>(٦)</sup> ، حيث كانت هذه الحزم نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين في البلاد<sup>(٧)</sup>.

ولقد تناولت التعديلات الخاصة بالمؤسسة العسكرية جوانب متعددة ، من بينها:

إجراء إصلاحات على بنية سلطات مجلس الأمن القومي ، يفضي كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية؛ تمثلت بإلغاء هيمنة العسكريين على بنية مجلس الأمن الوطني ، وتقليص سلطات المجلس التنفيذي بإعطاء قراراتها صفة إستشارية وليس إلزامية<sup>(٨)</sup>.

كما قام البرلمان التركي بتعديل المادة (٣٥) من قانون الخدمة الداخلية للجيش التركي ، والذي كان ينص على أن: ((وظيفة القوات المسلحة التركية هي حماية الوطن التركي ومبادئ الجمهورية التركية كما هو محدد في الدستور)) ، وأصبحت بعد التعديل: ((وظيفة القوات المسلحة التركية هي الدفاع عن الوطن والجمهورية التركية ضد التهديدات والأخطار الخارجية)) ، وبقراره هذا التعديل إستطاع حزب العدالة والتنمية إزالة أي مسوغ أو مبرر قانوني للقيام بانقلاب عسكري<sup>(٩)</sup>.

(١) رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٤.

(٢) على سبيل المثال أشار حزب العدالة والتنمية إلى هذه المسألة في رويته لعام ٢٠٢٣ ، وطرق فيه إلى التعديلات التي أجرتها على الدستور وبنائه في إجراء المزيد من التعديلات ، لإخراج دستور جديد يتم تحضيره بأكبر قدر من التوافق والديمقراطية بما يضمن الحقوق والحريات ويتم فيها إعادة هيكلة الدولة وظامها السياسي ، ويرى الحزب بأن تركيا مجبرة على اتمام عملية التعديلات ويراهما مسألة ضرورية ومسؤولية تاريخية ، في ذلك: الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٠-١٨.

(٣) للتفصيل: د طارق عبدالجليل ، العسكر والدستور في تركيا: من القضية الحديثة إلى دستور بلا عسكر ، دار نهضة مصر للنشر ، القاهرة ، ط ٢٠٠٢ ، بدون سنة النشر ، ص ٩٠-٨٧. فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة: دبلوم داود الواسطي ود حمدي حميد الدوري ، بيت الحكم ، بغداد ، بدون سنة الطبع ، ص ٢٦٣ وما بعدها. آندرو فنكل و نوكهت سيرمان ، تركيا: المجتمع والدولة ، ترجمة د. حمدي حميد الدوري ، بيت الحكم ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٧-٦٧.

(٤) تأسس هذا المجلس ، عقب انقلاب عام ١٩٦٠ ، ليضمن سيطرة قادة القوات المسلحة التركية على مقاليد الحكم بعد تسليم السلطة لحكومة مدنية ولبيقي النفوذ الأساسي بيد قادة القوات المسلحة الذين يهيمنون على مجلس الأمن القومي ، وبعد انقلاب عام ١٩٨٠ تم إبقاء المجلس وتحدد تشكيله ومهامه بموجب المادة (١٨) من دستور تركيا لعام ١٩٨٢ وقانون مجلس الأمن القومي والأمانة العامة لعام ١٩٨٣ ، وبموجبهما أصبح العلاقة بين هذا المجلس ومجلس الوزراء علاقة غير متوازنة ، حيث تجاوز جعل "مجلس الأمن القومي" أكثر من مجرد جهاز استشاري لمجلس الوزراء ، بل كان يلزم الأخير أن يأخذ بعين الاعتبار مع الأولوية لقرارات "مجلس الأمن القومي" التي تتضمن تدابير ضرورية لحماية أمن واستقلال الدولة ، حفظ وحدة البلاد وعدم قابليتها للتجزأ والسلسل والأمن في المجتمع ، في ذلك: دلشاد محمود صالح ، دور المؤسسة العسكرية في السياسة الداخلية التركية (٢٠٠٢-١٩٨٠) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٢. د طارق عبدالجليل ، المصدر السابق ، ص ١٣-١١٦.

(٥) رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣. دلشاد محمود صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦.

(٦) جدير بالذكر أن السلطات التركية ، وقبل مجئ حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ، ومن أجل موافقة قوانينها مع شروط ومعايير الاتحاد الأوروبي ، قامت بإجراء تعديلات دستورية في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ شملت (٣٧) مادة دستورية كان من ضمنها المادة (١٨) الخاصة بمجلس الأمن القومي. في ذلك: د طارق عبدالجليل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥.

(٧) علي قاسم مقداد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣-٩٤. عمر خولي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦-٢٧.

(٨) زيد أسماء أحمد الرحمنى ، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (٢٠١٠-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية والعلوم الإنسانية ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص ٩١-٩٢.

(٩) رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٤-١٦٥.

وأما بشأن الإصلاح الذي تم بخصوص المحكمة الدستورية تمثل برفع عدد أعضاء المحكمة من (١١) عضواً إلى (١٧) ، وإختيارهم من قبل البرلمان ورئيس الجمهورية بدلاً من المؤسسة العسكرية ، وتم تقيد سلطات المحكمة بخصوص حل الأحزاب عبر اشتراط موافقة البرلمان بالثلثين ، وقد اعتبر هذا التعديل مكسباً كبيراً في الحياة السياسية والعمل الحزبي في تركيا ، حيث أنه، وقبل التعديل هذه ، وباعتبار من المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية أو القومية ، قامت المحكمة الدستورية بحظر عدد من الأحزاب السياسية ذات التوجهات الدينية (الإسلامية) أو القومية (الكوردية)<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً / كاريزمية<sup>(٢)</sup> أردوغان وخبراته المترافقه:

لا يخفى على أحد أن (رجب طيب أردوغان) سياسي له خبرات متراكمة في الإدارة والحكم ومشهور أيضاً بكاريزميته العالية وخطاباته المؤثرة<sup>(٣)</sup> ، وقد أثبتت جدارته عندما كان رئيساً بلدية استنبول (١٩٩٤-١٩٩٩) ، حيث ساهم في تطوير البنية التحتية للمدينة وأكسبته ذلك شعبية كبيرة في عموم تركيا<sup>(٤)</sup>. كما أن توليه منصب رئاسة الوزراء سنة ٢٠١٤<sup>(٥)</sup> وبقائه حتى سنة ٢٠١٣ ، وبعدها رئاسة الجمهورية<sup>(٦)</sup> (من ٢٠١٤ ولحد كتابة هذا البحث) أكسبته خبرات أكثر وشعبية أوسع.

وفي أول انتخابات رئاسية تجري بالإقتراع العام (بعد التعديل الدستوري لسنة ٢٠٠٧) ، والتي جرت في ١٠ أغسطس/آب ٢٠١٤ ، فاز أردوغان ، ومن الجولة الأولى ، كمرشح لحزب العدالة والتنمية بحصوله على ٥١.٨٪ من أصوات المفترعين ، متقدماً على منافسيه بفارق كبير<sup>(٧)</sup>.

لذلك يعول حزب العدالة والتنمية على (أردوغان) كثيراً لإزيد حشد المؤيدين للإستفتاء الدستوري ، لأنه ، وكما يذهب البعض ، لم يحدث منذ انقلاب ١٩٦٠ والإطاحة بحكم الحزب الديمقراطي ، الذي استمر عشر سنوات متالية، أن تمعن حزب بدعم شعبي وهيمنة على الساحة السياسية مثل حزب العدالة والتنمية. ولم يحدث منذ عدنان مenderis (١٩٦١-١٩٦٩)، زعيم الحزب الديمقراطي، أن تمعن رئيس حزب ورئيس دولة أو حكومة بقوة ونفوذ رجب طيب أردوغان<sup>(٨)</sup>.

### رابعاً / توظيف الإنقلاب الفاشل:

شهد تركيا ، في ١٥ تموز ٢٠١٦<sup>(٩)</sup> ، محاولة إنقلابية فاشلة ، اتهم فيها أتباع المرشد الديني (فتح الله غولن)<sup>(١٠)</sup> ، ويرى مراقبين في الشأن التركي ، ومن بينهم الكاتب (عماد يوسف قدورة) ، أن حدوث هذه المحاولة الإنقلابية قد أتاح

(١) د.لقمان عمر محمود النعيمي ، التعديلات الدستورية في تركيا وانعكاساتها على مستقبل الحياة السياسية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠١٠ ، ص.٣. د.يوسف صمد لطف الله ، حقوق الأقليات في الدساتير التركية واتجاهات تطورها المستقلة ، مجلة دراسات قانونية وسياسية ، مركز الدراسات القانونية والسياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، السليمانية ، العدد (١) ، أيلول ٢٠١٣ ، ص.٩-٢٠.

(٢) كلمة كاريزمياً أصلها يوناني ترمز إلى الكمال والخير ، وفي المسيحية استخدمت بمعنى العطاء الإلهي أو الموهبة الإلهية ، أما في اللغة العربية تستخدم بمعنى الشخصية الملمة أو المهابة ، وعلى الرغم من صعوبة إيجاد تعريف جامع ودقيق لهذه الكلمة إلا أنه يمكن القول بأنها تشير إلى الجاذبية الكبيرة والحضور الطاغي الذي يتمتع به بعض الأشخاص ، فالشخصية الكاريزمية هي التي لها قدرات غير طبيعية في القيادة والإقناع والتاثير على الآخرين عاطفياً، كما أنها تمتاز بالقدرة على الهام الآخرين عند الاتصال بهم، وجذب انتباهم بشكل أكثر من المعاد ، في ذلك: ثامر عباس ، تقديرات الزعامة: دراسة في ظاهرة الكاريزميا السياسية ، منشورات ضفاف ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص.٤٨٥-٤٩٦.

(٣) احسان الفقيه ، هل يتحقق الشعب التركي حلم أردوغان؟ ، متاح في: (٢٠١٧ / ٣ / ٢)

<http://www.turkpress.co/node/8489>

(٤) محمد الهامي وأخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١. د.أحمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣. سمير سبيتان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣.

(٥) بعد فوز حزب العدالة والتنمية بالمرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢ ، أهلته ذلك لتشكيل الحكومة ، وفي تلك الأثناء لم يستطع (أردوغان) ترأس الحكومة بسبب تعييناته وأسد المنصب إلى زميله (عبد الله غول) ، إلى أن تمكن (أردوغان) في عام ٢٠٠٣ من تولي رئاسة الحكومة بعد إسقاط الحكم عنه ، في ذلك: سمير سبيتان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤.

(٦) يذكر أن سبب ترك (أردوغان) لمنصب رئيس الوزراء يعود إلى أن الواقع المنظم لعمل حزب العدالة والتنمية، الذي لم يسمح بترشحه للمنصب أكثر من ثلاثة مرات ، وبما أن أردوغان أكمل نصابه لذا لم يتمكن الترشح مجدداً لولاية رابعة ، وبالتالي اختيار منصب رئيسة الجمهورية ، في ذلك: لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية (مع تعديلات عام ٢٠٠٩) ، مصدر سبق ذكره.

(٧) علي حسين باكيز ، تركيا الجديدة: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية وانعكاساتها المستقلة ، متاح في: (٢٠١٧ / ٣ / ٧)

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/08/201481411456784444.html>

(٨) مركز الجزيرة للدراسات ، أردوغان ، احتمالات دور قادم في نظام سياسي جديد ، متاح في:

<http://studies.aljazeera.net/ar/>

(٩) بدأت عملية الإنقلاب بمحاولة السيطرة على مقر قيادة الأركان التركية ، وتم الإستيلاء على قناة TRT الحكومية وأذيع بيان يقضي بوضع الجيش يده على السلطة ، وتم استهداف مراكز الأمن بالطائرات الحربية والمروحيات ، كما حاول الإنقلابيون اقتحام مقر المجتمع الرئاسي بأنقرة ، وتم قصف مبنى البرلمان التركي ، وفي الساعات الأولى من الإنقلاب بث بعض القوات التلفزيونية العالمية خطاباً مسجلاً ، عبر الهاتف الفعال، لرئيس الجمهورية (رجب طيب أردوغان) مندداً بالإنقلاب ومنادياً الشعب التركي التزول إلى الشوارع والساحات ، كما تحدث رئيس الوزراء التركي (بن علي يلدريم) لقناة NTV الخاصة وندد بالإنقلاب ، وقادت قادة أحزاب المعارضة الثلاث بالإلاء بتصریحات رافضة ومنددة بالإنقلاب ، وحسب مصادر الحكومة التركية أنه تم إحباط المحاولة بشكل نهائي في غضون (٢٢) ساعة من إنطلاقها مخلفاً عدد من القتلى والمصابين ، للتفصيل في ذلك: الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية التركية ، المحاولة الإنقلابية في ١٥ تموز وانتصار الشعب ، رئاسة الإتصال المؤسسي التابعة لرئاسة الجمهورية ، أنقرة ، ٢٠١٦ ، ص ٦ وما بعدها.

(١٠) ولد فتح الله غولن سنة ١٩٤١ في قرية صغيرة في مقاطعة أرزروم شرقى الأناضول تسمى كوروكوك ، وباستعراض قصة حياته يتبيّن لنا المكونات الأساسية لشخصيته والتي تتمثل في ثلاثة مكونات رئيسية وهي: أسرته ، الطريقة الصوفية وشيوخها ، وكتابات الشيخ سعيد النورسي

لأردوغان وحزبه الفرصة للتخلص من القوى المركزية المهمة التي كان نفوذها يعرقل إحداث التحولات السياسية وفق رؤية الحزب ، وبخاصة ما يتعلق بمتطلبات تركيا الجديدة وأهمها دستور جديد بنظام رئاسي<sup>(١)</sup>. حيث ، وعقب فشل المحاولة الانقلابية مباشرة ، بدأت السلطات التركية بعملية تطهير واسعة لأجهزة الدولة والقضاء والمؤسسات التعليمية بهدف إنهاء وجود أعضاء ومؤيدي جماعة الخدمة ، وطالت عملية التطهير عشرات الآلاف من ضباط الشرطة والجيش والقضاة والمدرسين والصحفين<sup>(٢)</sup>. كما استفاد حزب العدالة والتنمية من فشل المحاولة الانقلابية لتطهير المؤسسة العسكرية إلى حد كبير من خلال تعديل بنية الجيش وهرمية الأوامر ، وأخيراً من خلال تفريغه من كوادره البشرية عبر طرد واعتقال عشرات الآلاف من ضباطه المشتبه في معاداتهم للحزب<sup>(٣)</sup>.

#### خامساً / التحالف مع حزب الحركة القومية<sup>(٤)</sup>:

لـ حـ زـ بـ العـ دـ الـ وـ وـ تـ نـ مـ يـ اـ لـ اـ لـ تـ حـ الـ اـ لـ فـ مـ عـ حـ زـ بـ حـ رـ كـ ةـ قـ وـ مـ يـ ةـ (ـ الـ ذـ يـ لـ دـ يـ هـ ٤ـ ٤ـ مـ قـ عـ دـ اـ فـ يـ الـ بـرـ لـ مـانـ) ، لـ اـ سـ بـ اـ بـ وـ إـ عـ بـ اـ رـ اـ تـ مـ تـ عـ دـ دـ ةـ ، مـ نـ بـ يـ نـ هـاـ ، تـ مـ رـ يـ رـ شـ رـ وـ عـ تـ دـ يـ لـ الدـ سـ تـ وـ رـ يـ (ـ الـ بـرـ لـ مـانـ) ، لـ آـ نـ عـ دـ مـ قـ اـ عـ دـ اـ حـ زـ بـ فـ يـ الـ بـرـ لـ مـانـ (ـ الـ بـالـ غـ لـ ةـ ٣ـ ١ـ ٧ـ مـ قـ عـ دـ اـ) لـ وـ حـ دـ هـاـ كـ اـ نـتـ غـ لـ فـ كـ اـ فـ يـةـ لـ تـ مـ رـ يـ رـ شـ رـ وـ رـ (ـ الـ بـالـ غـ لـ ةـ ٣ـ ٣ـ ٠ـ صـوـتاـ عـ لـىـ الـ أـقـلـ) ، فـضـلـاـ عـنـ اـنـ حـ زـ بـ العـ دـ الـ وـ وـ تـ نـ مـ يـ اـ لـ اـ لـ تـ حـ الـ اـ لـ فـ مـ عـ رـ وـ عـ تـ بـعـ صـيـبـهـ لـ لـ قـوـمـيـةـ الـ تـرـكـيـةـ ، نـاهـيـكـ عـنـ اـنـ حـ زـ بـ العـ دـ الـ وـ وـ تـ نـ مـ يـ اـ لـ اـ لـ تـ حـ الـ اـ لـ دـسـتـورـيـ بـفـرـدـهـ لـعـدـمـ اـتـهـامـهـ بـالـفـرـدـ وـشـخـصـنـةـ السـلـطـةـ فـيـ مـسـلـةـ مـهـمـةـ وـ حـسـاسـةـ مـثـلـ الدـسـتـورـ ، وـهـنـاـ كـانـ خـيـارـ حـ زـ بـ العـ دـ الـ وـ وـ تـ نـ مـ يـ اـ لـ اـ لـ تـ حـ الـ اـ لـ دـسـتـورـ اـنـ يـتـوـافـقـ مـعـ حـ زـ بـ حـ رـ كـ ةـ قـ وـ مـ يـ ةـ اـذـيـ اـبـدـىـ تـجـاـوبـاـ نـوـ حـوـ المـشـرـوـعـ خـالـلـ مـفـاـوـضـاتـهـ مـعـ حـ زـ بـ حـ رـ كـ ةـ وـ وـ تـ نـ مـ يـ ةـ . سـادـسـاـ / يـعـتـقـدـ حـ زـ بـ حـ رـ كـ ةـ وـ وـ تـ نـ مـ يـ اـ لـ اـ لـ تـ حـ الـ اـ لـ دـسـتـورـ بـأـنـ شـعـبـ حـ زـ بـ الشـعـوبـ الـ دـيمـوـقـراـطـيـةـ<sup>(٥)</sup> بـدـأـتـ بـالـتـرـاجـعـ ، عـلـىـ خـلـفـيـةـ الـحـربـ الـدـائـرةـ فـيـ جـنـوبـ شـرـقـيـ تـرـكـيـاـ ، وـتـصـاعـدـ الـتـفـجـيـرـاتـ الـتـيـ قـامـتـ بـهـاـ «ـسـقـورـ كـرـدـسـتـانـ»ـ الـمـؤـيـدـةـ لـ حـزـبـ الـعـمـالـ الـكـرـدـسـتـانـيـ فـيـ مـنـاطـقـ سـيـاحـيـةـ وـأـمـنـيـةـ فـيـ قـلـبـ الـبـلـادـ<sup>(٦)</sup>. سـابـعـاـ / تـشـوـيـهـ الصـورـةـ الـذـهـنـيـةـ لـ حـزـبـ الشـعـبـ الـجـمـهـوريـ<sup>(٧)</sup>،

(١٩٦٠-١٨٧٣) ، وـاخـتـارـ تـسـمـيـةـ (ـجـمـاعـةـ الـخـدـمـةـ)ـ لـتـقـيـيمـهـ الـتـيـ تـحـمـلـ طـبـاعـاـ إـجـتمـاعـيـاـ دـيـنـياـ ، دـاـخـلـ الـمـجـمـعـ وـالـدـوـانـرـ السـيـاسـيـةـ فـيـ تـرـكـيـاـ ، عـبـرـ الـإـرـاشـدـ وـالـتـبـليـغـ وـالـتـعـلـيـمـ وـالـتـرـبـيـةـ وـتـأـسـيـسـ الـمـؤـسـسـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـتـرـبـيـةـ ، الـمـالـيـةـ ، الـإـسـكـانـيـةـ ، الـصـحـيـةـ ، الـإـعـلـامـيـةـ ، وـالـقـاـفيـةـ ، كـاـنـ لـجـمـاعـتـهـ حـضـورـ وـاسـعـ فـيـ دـوـانـرـ صـنـعـ الـقـرـارـ الـقـضـائـيـ وـجـهاـزـ الـشـرـطـةـ وـالـإـعلامـ وـالـمـؤـسـسـاتـ الـمـالـيـةـ وـالـتـعـلـيـمـيـةـ ، وـبـالـرـغـمـ مـنـ أـنـ (ـأـرـدـوـغـانـ وـحـزـبـ)ـ كـانـ مـنـ أـنـ حـزـبـ الـعـدـالـةـ وـالـتـنـمـيـةـ ، وـمـنـ خـالـلـ هـذـاـ التـحـالـفـ ، يـرـيدـ كـسـبـ أـصـوـاتـ النـاخـبـيـنـ ذـوـيـ الـمـيـوـلـ الـقـومـيـةـ كـوـنـ حـزـبـ الـحـرـكـةـ الـقـوـمـيـةـ مـعـروـفـ بـتـعـصـبـهـ لـلـقـوـمـيـةـ الـتـرـكـيـةـ ، نـاهـيـكـ عـنـ اـنـ حـزـبـ الـعـدـالـةـ وـالـتـنـمـيـةـ لـمـ يـكـنـ يـرـيدـ خـوـضـ مـعـرـكـةـ الـتـعـدـيلـ الـدـسـتـورـيـ بـفـرـدـهـ لـعـدـمـ اـتـهـامـهـ بـالـفـرـدـ وـشـخـصـنـةـ السـلـطـةـ فـيـ مـسـلـةـ مـهـمـةـ وـ حـسـاسـةـ مـثـلـ الدـسـتـورـ ، وـهـنـاـ كـانـ خـيـارـ حـزـبـ الـعـدـالـةـ وـالـتـنـمـيـةـ اـنـ يـتـوـافـقـ مـعـ حـزـبـ الـحـرـكـةـ الـقـوـمـيـةـ اـذـيـ اـبـدـىـ تـجـاـوبـاـ نـوـ حـوـ المـشـرـوـعـ خـالـلـ مـفـاـوـضـاتـهـ مـعـ حـزـبـ حـرـكـةـ وـ وـ تـنـمـيـةـ .

#### سابعاً / تـشـوـيـهـ الصـورـةـ الـذـهـنـيـةـ لـ حـزـبـ الشـعـبـ الـجـمـهـوريـ<sup>(٨)</sup>،

(١٤٩-١٤٩) ، وـاخـتـارـ تـسـمـيـةـ (ـجـمـاعـةـ الـخـدـمـةـ)ـ لـتـقـيـيمـهـ الـتـيـ تـحـمـلـ طـبـاعـاـ إـجـتمـاعـيـاـ دـيـنـياـ ، دـاـخـلـ الـمـجـمـعـ وـالـدـوـانـرـ السـيـاسـيـةـ فـيـ تـرـكـيـاـ ، عـبـرـ الـإـرـاشـدـ وـالـتـبـليـغـ وـالـتـعـلـيـمـ وـالـتـرـبـيـةـ وـتـأـسـيـسـ الـمـؤـسـسـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـتـرـبـيـةـ ، الـمـالـيـةـ ، وـالـإـسـكـانـيـةـ ، الـصـحـيـةـ ، الـإـعـلـامـيـةـ ، وـالـقـاـفيـةـ ، كـاـنـ لـجـمـاعـتـهـ حـضـورـ وـاسـعـ فـيـ دـوـانـرـ صـنـعـ الـقـرـارـ الـقـضـائـيـ وـجـهاـزـ الـشـرـطـةـ وـالـإـعلامـ وـالـمـؤـسـسـاتـ الـمـالـيـةـ وـالـتـعـلـيـمـيـةـ ، وـبـالـرـغـمـ مـنـ أـنـ (ـأـرـدـوـغـانـ وـحـزـبـ)ـ كـانـ مـنـ أـنـ حـزـبـ الـعـدـالـةـ وـالـتـنـمـيـةـ ، وـمـنـ خـالـلـ هـذـاـ التـحـالـفـ ، يـرـيدـ كـسـبـ أـصـوـاتـ النـاخـبـيـنـ ذـوـيـ الـمـيـوـلـ الـقـومـيـةـ كـوـنـ حـزـبـ الـحـرـكـةـ الـقـوـمـيـةـ مـعـروـفـ بـتـعـصـبـهـ لـلـقـوـمـيـةـ الـتـرـكـيـةـ ، نـاهـيـكـ عـنـ اـنـ حـزـبـ الـعـدـالـةـ وـالـتـنـمـيـةـ لـمـ يـكـنـ يـرـيدـ خـوـضـ مـعـرـكـةـ الـتـعـدـيلـ الـدـسـتـورـيـ بـفـرـدـهـ لـعـدـمـ اـتـهـامـهـ بـالـفـرـدـ وـشـخـصـنـةـ السـلـطـةـ فـيـ مـسـلـةـ مـهـمـةـ وـ حـسـاسـةـ مـثـلـ الدـسـتـورـ ، وـهـنـاـ كـانـ خـيـارـ حـزـبـ الـعـدـالـةـ وـالـتـنـمـيـةـ اـنـ يـتـوـافـقـ مـعـ حـزـبـ الـحـرـكـةـ الـقـوـمـيـةـ اـذـيـ اـبـدـىـ تـجـاـوبـاـ نـوـ حـوـ المـشـرـوـعـ خـالـلـ مـفـاـوـضـاتـهـ مـعـ حـزـبـ حـرـكـةـ وـ وـ تـنـمـيـةـ .

(١) عـمـادـ يـوسـفـ قـدـرـةـ ، الإـنـعـكـاسـاتـ الـأـوـلـيـةـ لـمـحاـولـةـ الـإنـقـلـابـ فـيـ تـرـكـيـاـ ، الـمـرـكـزـ الـعـرـبـيـ لـلـأـبـاحـاثـ وـدـرـاسـةـ السـيـاسـاتـ ، الدـوـحةـ ، ٢٠١٦ـ ، صـ٩ـ.

(٢) كـرـيمـ شـاهـيـنـ ، تـرـكـيـاـ عـلـىـ طـرـيقـ الـتـعـدـيلـاتـ الـدـسـتـورـيـةـ الـتـيـ سـتـحـقـقـ أـحـلـامـ أـرـدـوـغـانـ ، مـتـاحـ فـيـ: (٢٠١٧/٣/١) <http://raseef22.com/politics/2016/11/21/>

(٣) مـحـمـدـ نـورـدـيـنـ ، تـرـكـيـاـ إـلـىـ أـيـنـ: دـوـرـ وـتـحـديـاتـ ، مـرـكـزـ درـاسـاتـ الـوـحدـةـ الـعـرـبـيـةـ ، بـيـرـوـتـ ، مـجـلـةـ الـمـسـتـقـلـ الـعـرـبـيـ ، العـدـدـ ٣٦٤ـ ، حـزـيرـانـ ٢٠٠٩ـ ، صـ٢٣ـ.

(٤) حـزـبـ الـحـرـكـةـ الـقـوـمـيـةـ (ـMHPـ)ـ ، هوـ حـزـبـ يـمـيـنـيـ ، يـتـنـيـ الـقـوـمـيـةـ الـتـرـكـيـةـ بـمـرـجـعـيـةـ عـلـمـانـيـةـ التـوـجـهـ ، أـسـسـهـ أـلـبـ أـرـسـلـانـ تـورـكـشـ عـامـ ١٩٦٩ـ ، وـشارـكـ فـيـ عـدـةـ اـنـتـلـافـاتـ حـكـومـيـةـ ، وـاحـتـلـ الـمـرـكـزـ الـرـابـعـ فـيـ الـإـنـتـخـابـاتـ الـلـمـلـانـيـةـ الـأـخـيـرـةـ الـتـيـ جـرـتـ فـيـ شـتـرـينـ الـأـوـلـ ٢٠١٥ـ ، بـحـصـولـهـ عـلـىـ ١٢ـ%ـ مـنـ الـأـصـوـاتـ وـيـشـغـلـ (٤)ـ مـقـعـدـاـ فـيـ الـبـرـلـامـانـ ، وـبـرـأسـهـ دـوـلـتـ بـهـتـشـليـ ، فـيـ ذـلـكـ: دـمـيـدـ حـمـيدـ شـهـابـ وـمـحـمـدـ جـوـادـ مـجـيدـ مـجـدـ ، الـجـفـرـافـيـةـ الـإـتـخـابـيـةـ الـلـأـحـزـابـ فـيـ تـرـكـيـاـ ، مـجـلـةـ كـلـيـةـ الـتـرـبـيـةـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـعـلـومـ الـتـرـبـيـةـ وـالـإـنسـانـيـةـ ، جـامـعـةـ بـاـبـلـ ، بـاـبـلـ ، الـعـدـدـ (٢)ـ لـسـنـةـ ٢٠١٠ـ ، صـ ٢٥٣ـ-٢٥٢ـ. دـ. جـمـالـ كـمـالـ كـمـالـ سـيـقـ ذـكـرـهـ ، صـ ٢٧٩ـ. دـ. جـلـالـ عـبـدـ اللهـ مـعـوـضـ ، مـصـدـرـ سـيـقـ ذـكـرـهـ ، صـ ١٠٨ـ. رـبـنـاـ عـبـدـ العـزـيزـ الـخـامـشـ ، مـصـدـرـ سـيـقـ ذـكـرـهـ ، صـ ٨٧ـ.

(٥) إـسـمـاعـيلـ يـاشـاـ ، مـصـدـرـ سـيـقـ ذـكـرـهـ ، سـعـيـدـ الـحـاجـ ، فـرـصـ نـجـاحـ التـحـولـ لـلـنـظـامـ الرـانـسـيـ فـيـ تـرـكـيـاـ ، مـتـاحـ فـيـ: (٢٠١٧/٣/٢) <http://www.turkpress.co/node/30130>

(٦) حـزـبـ الشـعـبـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ (ـHDPـ): هوـ حـزـبـ ذـوـ تـوـجـهـ اـشتـرـاكـيـ دـيمـقـراـطـيـ وـيـدـعـوـ إـلـىـ التـعـاـشـ الـسـلـمـيـ بـيـنـ الشـعـوبـ الـتـرـكـيـةـ ، أـسـسـهـ أـلـبـ كـمـالـ تـورـكـشـ عـامـ ٢٠١٢ـ ، يـرـاسـ الـحـزـبـ كـلـ منـ صـلـاحـ الـدـينـ دـمـيـرـاشـ وـفـيـنـ يـوكـسـكـدـاغـ ، وـيـعـتـرـفـ بـمـفـرـدـهـ تـحـتـ ظـلـ نظامـ أحـاديـ الـحـزـبـ ، ثـمـ شـارـكـ بـعـدـ ذـلـكـ فـيـ شـتـرـينـ الـأـوـلـ ٢٠١٥ـ ، وـيـحـصـلـ عـلـىـ ١٣ـ%ـ مـنـ الـأـصـوـاتـ وـيـشـغـلـ (١)ـ مـقـعـدـاـ فـيـ الـبـرـلـامـانـ ، وـفـيـ اـنـتـخـابـاتـ الـإـعادـةـ الـتـيـ جـرـتـ فـيـ شـتـرـينـ الـثـانـيـ منـ نـفـسـ الـعـامـ ، حـصـلـ عـلـىـ (١٠ـ%)ـ مـنـ الـأـصـوـاتـ وـتـساـويـ (٨٠ـ%)ـ مـقـعـدـاـ فـيـ الـبـرـلـامـانـ ، فـيـ ذـلـكـ: دـمـيـدـ حـمـيدـ شـهـابـ وـمـحـمـدـ جـوـادـ مـجـيدـ مـجـدـ ، مـصـدـرـ سـيـقـ ذـكـرـهـ ، صـ ٦٢ـ. رـبـنـاـ عـبـدـ العـزـيزـ الـخـامـشـ ، مـصـدـرـ سـيـقـ ذـكـرـهـ ، صـ ٨١ـ-٨٠ـ.

(٧) كـرـمـ سـعـيـدـ ، مـصـدـرـ سـيـقـ ذـكـرـهـ.

(٨) حـزـبـ الشـعـبـ الـجـمـهـوريـ (ـCHPـ): هوـ أـلـلـأـحـزـابـ تـأـسـيـسـاـ فـيـ تـرـكـيـاـ ، حـيثـ أـسـسـهـ مـصـطـفـيـ كـمـالـ أـتـاتـورـكـ عـامـ ١٩٢٣ـ ، تـوـجـهـهاـ الـفـكـريـ إـشتـرـاكـيـ عـلـمـانـيـ ، وـقـدـ حـكـمـ تـرـكـيـاـ بـمـفـرـدـهـ حـتـىـ عـامـ ١٩٥٠ـ ، فـيـ ظـلـ نظامـ أحـاديـ الـحـزـبـ ، ثـمـ شـارـكـ بـعـدـ ذـلـكـ فـيـ عـدـةـ حـكـومـاتـ اـنـتـلـافـيـةـ. وـيـقـودـ الـحـزـبـ الـمـعـارـضـةـ الـتـرـكـيـةـ فـيـ مـواجهـةـ حـزـبـ الـعـدـالـةـ وـالـتـنـمـيـةـ مـنـذـ عـامـ ٢٠٠٢ـ ، وـبـرـأسـهـ كـمـالـ كـلـيـدـارـ أوـغـلوـ ، وـاحـتـلـ الـمـرـكـزـ الـثـانـيـ فـيـ الـإـنـتـخـابـاتـ الـلـمـلـانـيـةـ الـأـخـيـرـةـ الـتـيـ جـرـتـ فـيـ شـتـرـينـ الـأـوـلـ ٢٠١٥ـ ، بـحـصـولـهـ عـلـىـ ٢٥ـ%ـ مـنـ الـأـصـوـاتـ وـيـشـغـلـ (١٣٣ـ)ـ مـقـعـدـاـ فـيـ الـبـرـلـامـانـ ، فـيـ

عبر محاصರته إعلامياً وتقيد تحركاته في الشارع ، حيث يتهم حزب العدالة والتنمية حزب الشعب الجمهوري بالتحالف مع الجهات الرافضة للتعديل الدستوري (أي حزب الشعوب الديمocrاطية و جماعة الخدمة) ، والمتهمة من قبل حزب العدالة والتنمية بأنها جهات إرهابية<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني

#### أهداف وتبريرات حزب العدالة والتنمية في إجراء التعديلات

تأخذ مسألة تعديل الدستور النازف لتركيا مكانة خاصة في مسيرة حزب العدالة والتنمية السياسية وتطوراته المستقبلية ، كما أشرنا إليه سابقاً ، وعلى الرغم من إدخال ما يقرب من (١٨) تعديلاً على هذا الدستور ، منذ إقراره ، إلا أن حزب العدالة والتنمية يرى بأن الدستور الحالي لا يتاسب وأداء النظام السياسي التركي.

لذلك يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تغيير نمط النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي ، بحيث يتم إلغاء مجلس الوزراء وتصبح السلطة التنفيذية أحادية يتمتع فيها رئيس الدولة ، المنتخب من الشعب مباشرة ، بسلطات تنفيذية فعلية وواسعة<sup>(٢)</sup> ، ولحزب العدالة والتنمية أهداف وتبريرات ، داخلية وخارجية ، متعددة في إجراء تلك التغيير.

فيما يتعلق بالبعد الداخلي لأهداف وتبريرات حزب العدالة والتنمية في مسألة تعديل الدستور ، نشير إلى النقاط الآتية:

أولاً / من إحدى المشاكل والسلبيات التي قد تخلفها النظام البرلماني ، وخاصة في ظل نظام التعديدية الحزبية ، هي اللجوء إلى الحكومات الإئتلافية بسبب عدم تمكن حزب واحد من الحصول على النسبة المطلوبة لتشكيل الحكومة بمفرده ، وتوصف مثل هذه الحكومات بأنها غير مستقرة<sup>(٣)</sup> وغير قوية ، وخاصة في بلد مثل تركيا التي تتسم فيها الحياة الحزبية بالإختلاف السياسي والأيديولوجي إلى درجة كبيرة ، فقد تأسست الجمهورية التركية قبل حوالي ٩٣ عاماً، تشكلت فيها خلال هذه الفترة ٦٥ حكومة حتى اليوم ، حيث لم يتجاوز عمر الحكومات العام ونصف العام طيلة هذه المدة<sup>(٤)</sup>.

وبالرغم من أن حزب العدالة والتنمية تمكن من تشكيل الحكومة بمفرده منذ أول انتخابات شارك فيها سنة ٢٠٠٢ ، إلا أنه وبحسب النتائج التي آلت إليه انتخابات حزيران ٢٠١٥ ، والتي لم تتمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده ، واجه أزمة متمثلة بعدم نجاحه في تأسيس حكومة ائتلافية ، ولأول مرة منذ استلامه للسلطة ، لذلك تم اللجوء إلى خيار إعادة الانتخابات مجدداً<sup>(٥)</sup>.

ثانياً / شهدت تركيا عام ٢٠٠٧ أزمة الدستورية أثناء ترشح عبدالله غول (من حزب العدالة والتنمية) لتولي منصب رئيس الجمهورية ، وقفت أحزاب المعارضة ضد الترشح ، كما اعتبر المؤسسة العسكرية التركية إن تعيين عبدالله غول ، ذو الميل الإسلامي وترتي زوجته الحجاب ، مساساً خطيراً بالنظام العلماني السائد ، ولم تكتمل النصاب في جلستين من البرلمان ، والذي كان يتطلب حصول المرشح على ثلثي مقاعد البرلمان (والتي تساوي ٣٦٧ نائباً)، لذلك قررت المحكمة الدستورية تقديم الانتخابات بضعة أشهر ، ليتم بعد ذلك انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة الجديدة<sup>(٦)</sup>.

وتم إجراء الانتخابات (البرلمانية) في تموز عام ٢٠٠٧ ، وفي شهر آب من نفس العام جرى التصويت في البرلمان على اختيار رئيس للجمهورية ، وحصل عبدالله غول ، على الأصوات الكافية ، وانتُخب رئيساً للجمهورية<sup>(٧)</sup>.

ولحل تلك الأزمة الدستورية ، وفي العام ٢٠٠٧ نفسه ، أدخلت بعض التعديلات على بعض مواد الدستور من بينها تعديلات تنص على انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، وذلك بدءاً من نهاية ولاية عبدالله غول (عام ٢٠١٤)<sup>(٨)</sup>.

ثالثاً / بعد إجراء تلك التعديل وانتخاب أردوغان رئيساً للجمهورية في انتخابات رئاسة الجمهورية سنة ٢٠١٤ بالإقتراع المباشر ، دخلت تركيا في أزمة جديدة ، تمثلت في:

ذلك: د. مجید حمید شہاب و محمد جواد شیع وصفاء مجید المظفر ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢-٢٥٣. د. جلال عبدالله معرض ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٩. رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦-٧٨.

(١) كرم سعيد ، مصدر سبق ذكره.

(٢) علي ضياء حسين ، سلطات رئيس الدولة في النظام الرئاسي: دراسة مقارنة مجلة مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، العدد (٣٩) ، ٢٠١٥، ص ١٣١. أفنين صديق رشيد ، دور رئيس الجمهورية في العملية التشريعية في النظمتين البرلمانية والرئاسية ، رسالة ماجستير في القانون ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، ٢٠١٣ ، ص ٧٢.

(٣) يعني بالاستقرار الحكومي أو الوزاري ، غياب الأزمات الوزارية وبقاء الوزارة (الحكومة) في الحكم لمدة طويلة (ضمن المدة القانونية المقررة لها) ، في ذلك: عثمان عبدالمالك الصالح ، الرقابة البرلمانية على أعمال الادارة في الكويت: دراسة نظرية تطبيقية ، مجلة الحقوق والشريعة ، كلية الحقوق والشريعة ، جامعة الكويت ، السنة الخامسة ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٨١ ، ص ٤٧-٤٨.

(٤) فخر الدين ألون ، ما الذي يعطي النظام الجمهوري؟ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٢).

<http://www.turkpress.co/node/30977>

(٥) جلال سلمي ، لماذا لم يحدث توافق بين حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري؟ متاح في: (٢٠١٧/٣/٣).

<http://www.turkpress.co/author/9232>

(٦) علي قاسم مقداد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١.

(٧) كواليس انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٧ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٣).

<http://www.turkpress.co/node/664>

(٨) قادر أوستون ، استفتاء ٦ أبريل فرصة لتركيا ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٣).

<http://www.turkpress.co/node/31368>

١- إشكالية وصف نمط وطبيعة النظام السياسي في تركيا (من حيث كونه نظاماً برلمانياً أم رئاسياً؟)، فعند النظر في نصوص الدستور والممارسة العملية في تركيا ، نجد أن نظام الحكم فيه يقوم على أساس المزج والجمع بين بعض خصائص النظامين البرلماني والرئاسي ، شبيه بالنظام السياسي الفرنسي<sup>(١)</sup> ، حيث إن انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب وتمتعه بسلطات فلطية مع عدم مسؤوليته (سياسيًا) أمام البرلمان يقرب شكل نظام الحكم في تركيا - من تلك النواحي - للنظام الرئاسي ، علماً أن وجود خاصية ثنائية السلطة التنفيذية وتحمل الحكومة عباء المسؤولية أمام البرلمان من مظاهر النظام البرلماني<sup>(٢)</sup>.

إذ أنه وبعد ٢٠١٤ ، أصبح النظام السياسي في تركيا غير واضحة المعالم ، فلا هو برلماني تقليدي (لأن الرئيس يتمتع بصلاحيات فعلية وأنه منتخب من الشعب مباشرة) ، ولا هو في الوقت نفسه نظام رئاسي (لأنه لا يزال لدينا رئيس حكومة ومجلس وزراء ينال الثقة من البرلمان ) ، لذلك يرى حزب العدالة والتنمية ، بأن تغيير شكل النظام السياسي أصبح إجبارياً .  
٢- تقرعت من هذه الأزمة ، إشكالية أخرى تتمثل في عدم التوازن بين جهازي السلطة التنفيذية وتدخل في السلطات

والصلاحيات بينهما<sup>(3)</sup> ، فصارت هناك رئيس جمهورية ، منتخب مباشرة من الشعب ، يريد أن يكون له دوراً فعلياً في رسم وتنفيذ السياستين ، الداخلية والخارجية ، ورئيس رئيس وزراء منتخب من قبل البرلمان (والذى هو في نفس الوقت رئيس حزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية) يرى أن ممارسة السلطة من حقوقه الطبيعية<sup>(4)</sup> .

-٣- إن موضوع التداخل في السلطات والصلاحيات بين جهازي السلطة التنفيذية في تركيا لا يرجع إلى الإشكال الدستوري فقط، بل راجعة أيضاً إلى الطموحات الشخصية والسياسية لأردوغان كأقوى شخصية قوية ومؤثرة ، ليس فقط على مستوى حزب العدالة والتنمية فحسب بل على مستوى تركيا عموماً، فقد أكد (أردوغان) أكثر من مرة أنه لا يكتفي بدور رمزي وبأنه سيكون رئيساً نشطاً ، أي أنه لا يكون رئيساً شرفياً للجمهورية كباقي الرؤساء الذين سبقوه<sup>(٥)</sup>.

وكان أجزاء التعديل الدستوري لسنة ٢٠٠٧ ، القاضية بانتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب ، الخطوة الأولى في هذا المجال ، ويريد استكمال الخطوة من خلال التعديلات الدستورية المرتقبة ، والتي تضمن فيها بقائه في سدة الحكم حتى عام ٢٠٢٩ بسلطات دستورية واسعة، وذلك في حالة إذا نجح الاستفتاء الدستوري وقرر أردوغان ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية وفاز فيها.

وأما فيما يتعلق بالبعد الخارجي لمسألة التعديل ، يمكننا القول أنه ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، يعمل على إحداث تغييرات في علاقات تركيا الخارجية ، استندت إلى أفكار الدكتور أحمد داود أوغلو في كتابه (العمق الإستراتيجي:موقع تركيا ودوره في الساحة الدولية) بشكل أساسي، من خلال السعي إلى توظيف واستغلال جملة من المعطيات والعوامل تساهم بمجملها في نقل تركيا من حالة الضعف والعزلة ، التي كانت تتسم بها ، إلى حالة أكثر قوة وانفتاحا مما يجعل من تركيا قوة أقليمية ودولية مؤثرة ، وأبرز هذه العوامل هي الموقع الجغرافي المهم لتركيا بأبعادها (الجيو سياسية - Geopolitical) (و) الجيو إستراتيجية - (Geostategic) تلزماً مع عامل الإرث التاريخي العربي الذي تذخر به تركيا ، أضيف إليها الإصلاحات التي قامت بها الحزب في المجالات المختلفة ، في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بـ (الشرق الأوسط) ، إعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوة و السلطة و القرار<sup>(١)</sup>.

(١) إن النظام الذي أعتمد بموجب دستور عام ١٩٥٨ لفرنسا ، هو نظام خاص اختلف المختصون في تكييفه ، سواء فيما يتعلق بشكله وبمحتواه، فالنظام المعتمد بموجب الدستور المذكور يوحي ، من الناحية الشكلية ، بأنه نظام برلماني ، ولكن نظام النظر في كيفية تنظيمه لمسؤولية السلطة التنفيذية أمام البرلمان تجده بطريقة خاصة تجعله بعيداً عن النظام البرلماني ، ليبدو بمثابة المرجع بين النظمتين البرلمانية والرئاسية ، للتفصيل في ذلك: د.عبدالرضا حسين الطعن ، تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة: نموذج فرنسا ، جامعة قاريوش ، بنغازى ٢٠٠١ ، ص ١٩٢-١٩٧.

(٢) للتفصيل حول خصائص الأنظمة السياسية (النظامية)، ينظر: د.ماجد راغب الحلوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، القانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٤٢ وما بعدها.د.ابراهيم عبدالعزيز شيخا، مبادئ الأنظمة السياسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، بدون سنة الطبع ، ص ٢٤٤ وما بعدها.د.محسن خليل، القانون الدستوري والنظم السياسية ، بدون مكان الطبع ، ١٩٨٧ ، ص ٥٦٠ وما بعدها.د.محمد كاظم المshedani ، النظم السياسية ، دار الحكمـة ، الموصل ، ١٩٩١ ، ص ١٢٨ وما بعدها.

(٣) ويرى بعض الباحثين ، أن هذه الإشكالية كانت أحد الأسباب الرئيسية وراء استقالة رئيس الوزراء السابق (أحمد داود أوغلو) من منصبه ، في ذلك: عثمان علي ، التداعيات المحتملة لتنحي داود أوغلو عن رئاسة الحكومة في تركيا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٦ ص-١٢.

(٤) علي حسين باكير ، شكل النظام السياسي التركي ما بعد الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٤)

(٥) على الرغم من أن السلطة التنفيذية ، وبموجب الدستور ، يديرها رئيس الجمهورية مع مجلس الوزراء ، وأن الكثير من السلطات الفعلية خولت للحكومة ، إلا أن أردوغان بحكم صفات الشخصية القيادية وقوته وخبرته كان يمارس اختصاصات وسلطات أوسع نطاقاً من التي أعطته الدستور، لكنه يريد تثبيت سلطاته دستورياً ، في ذلك: مولاي على الأماغارى ، النظام الرئاسي.. نفس جديد لتحقيق رؤية ٢٠٢٣ ، متاح في:

<http://www.turkey-post.net/p-184209/>

(٦) للتفصيل: جوتيار عادل محمود ، السياسة الخارجية التركية (٢٠٠٨-٢٠٠٢) ، دراسة في دور النخبة ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة صلاح الدين ، ٢٠١٠ ، ص ٥٥. ياسر نجيب غازي ، الموقع الجغرافي لتركيا وتأثيره في العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية ، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية ، الجامعة الإسلامية في لبنان ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ٨ ومايعدها: عبدالعزيز عباس عبدالحميد وحيد أنعام الكاكاني ، الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط ، مجلة العلوم القانونية

تأسيساً على ذلك ، فقد صرخ رئيس الجمهورية ، رجب طيب أردوغان ، أنَّ واحد من أهم الأسباب التي تدفعه إلى تأييد مشروع التعديل ، هو كون النظام الجديد سيجعل من تركيا أكثر فاعلية في العالم<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث

#### مخاوف ومبررات الجهات الرافضة للمشروع

هناك تحفظات ومخاوف لدى بعض الأحزاب والجهات في تركيا تدفعهم للسعي إلى رفض المشروع ، من بين أهمها تأثيراً ذكر ما يأتي:

أولاً / وجود هواجز ومخاوف لدى أحزاب المعارضة من شخصنة السلطة والتفرد بالحكم من قبل أردوغان: من أخطر وأشد الإتهامات الموجهة إلى حزب العدالة والتنمية ، هي ما يتعلق بنية الحزب وزعيمه أردوغان في تغيير شكل النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي<sup>(٢)</sup> ، والمتمثلة بتأسيس نظام سلطو على أساس زعامة شخص واحد<sup>(٣)</sup> ، وخاصة في ظل الطموحات الشخصية لأردوغان وبقائه في الحكم كل تلك المدة الطويلة (رئيس البلدية ، رئيس الوزراء ، رئيس الجمهورية) مع الصالحيات الواسعة التي تمنح لرئيس الجمهورية بموجب مشروع التعديل<sup>(٤)</sup> . وفي هذا الإطار ، صرخ رئيس حزب الشعب الجمهوري (كمال كليجدار) ، بأن هذه التعديلات الدستورية تتضمن مستقبل شخص واحد وتتجاهل ٨٠ مليون مواطن تركي ، كما أكد (بولند طزان) نائب رئيس الحزب ، بأن التعديلات تعطي الصالحيات التي كانت ممنوعة للسلطاطين العثمانيين<sup>(٥)</sup> .

لذلك ، يؤيد حزب الشعب الجمهوري نظاماً سياسياً، يكون فيه رئيس الجمهورية مجرد رئيس فوري وملزم بموقعه الدستوري ولا يتدخل في شؤون الدولة السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية<sup>(٦)</sup> .

وقد تكون تلك الهواجز والمخاوف مبررة في بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب مثل تركيا ، في ظل غياب برلمان قوي ومعارضة قوية وقضاء مستقل ومؤسسة عسكرية محايدة وإعلام ورأي عام فاعل<sup>(٧)</sup> .

ثانياً / يرى أحزاب المعارضة وبعض المراقبين أن تركيا ، وفي السنتين الأخيرتين ، شهدت تراجعاً فيما يتعلق بالإصلاحات التي بدأتها والإنجازات التي حققتها حزب العدالة والتنمية ، نبينها على النحو الآتي:

والسياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة دىالى ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ٢٠١٥ ، ص ٦ وما بعدها. كمال عبد الله حسن ، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، السليمانية، ٢٠١١. عبر الغندور ، بذال التوجه السياسي التركي المعاصر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، شتاء ٢٠١٢ ، ص ١٠٩ وما بعدها. سيار الجميل ، العثمانة الجديدة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٥ ، ص ٤٧-٤٦. علي حسين باكير ، تركيا: الدولة والمجتمع ، في: محمد عبالعاطي وأخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٠ ، ص ٢١-٢١٥.

(١) أردوغان: ٥٢ من الدول الأكثر تقدماً حكم بالنظام الرئاسي ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٥) <http://www.turkpress.co/node/31323>

(٢) هناك سمتان أساسيتان تميزان النظام الرئاسي عن النظام البرلماني ، أولهما: سعة الصالحيات الممنوعة لرئيس الدولة ، بالإضافة للإختصاصات التي يمارسها على وجه الإنفراد ، يشارك السلطتين التشريعية والقضائية بعض اختصاصاتها ، ثانية: رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية تكون ضعيفة ، وذلك لانه وفي النظام الرئاسي تتعدم مسؤولية الوزراء أمام البرلمان ويكونون مسؤولين أمام رئيس الدولة الذي هو صاحب السلطة الفعلية في امور الحكم ، وربما كان السبب الرئيسي الذي يقف وراء ذلك انتخابه من الشعب مباشرة وجعه بين رئاسة الدولة والحكومة ، وهذه الحالة تدعم مركز رئيس الدولة في النظام السياسي مما قد تدفعه إلى الإستئثار والتفرد بالحكم ، التفصيل في ذلك: دبدر محمد حسن عامر الجعدي ، التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني: دراسة مقارنة مع التطبيق على النظام الدستوري الكويتي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ١١-١٥. عبد الغني بسيوني عبد الله ، سلطة ومسؤولية رئيس الدولة في النظام البرلماني ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٣٨-٢٥. بطيط مصطفى أمين ، العلاقة بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء في النظام البرلماني ، دار سردم للطباعة والنشر ، السليمانية ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٨-٧١. د.بيشتو حميد عبد الله ، المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني: دراسة تحليلية مقارنة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠١٣ ، ص ١٤٥-١٣٣ . أفين صديق رشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٣.

(٣) أمين بطيط وآخرون ، تركيا إلى أين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢.

(٤) للاطلاع على مضمون مشروع التعديل ، ينظر: المواد التي ينص عليها الدستور الجديد وصالحيات الرئيس ، مصدر سبق ذكره.

(٥) مولاي علي الأمغاري ، الشعب الجمهوري والتراجع عن روح 'بني كابي' ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٦) <http://www.turkpress.co/node/30552>

(٦) ويُعزى البعض السبب الرئيسي (الكامن) وراء رفض التعديلات الدستورية من قبل حزب الشعب إلى خوف الحزب من فقدان موقعه المهدد بهذا التغيير ، حيث يؤدي النظام الرئاسي إلى عجز الأحزاب الخاسرة في سياق الرئاسة عن إيجاد مكان له داخل التشكيلة الحكومية الجديدة ، في ذلك: نائب باهتشلي يوضح سبب رفض حزب الشعب الجمهوري للنظام الرئاسي. جلال سلمي ، أكبر أحزاب المعارضة التركية يستعد لحملة حول استفتاء التعديلات الدستورية. جلال سلمي ، لماذا لم يحدث توافق بين حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري. حاجة تركيا لدستور جديد ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٦) <http://www.turkpress.co/node/30956>

<http://www.turkpress.co/node/30877>

<http://www.turkpress.co/node/11754>

<http://www.turkpress.co/node/12303>

(٧) أمين بطيط وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤. تركيا.. حول التعديلات الدستورية واتهامات الديكتاتورية الموجهة لأردوغان ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٦) <http://www.turkpress.co/node/31244>

## ١- في مجال حل القضية الكوردية:

أ- يرى بعض المراقبين أنه وبالرغم من أن هناك محاولات واصلاحات قامت بها حزب العدالة والتنمية في مجال تعديل الدستور والقوانين لصالح حل القضية الكوردية ، إلا أنها ارتكزت فقط على المجالات الخاصة بتنمية المؤسسات المدنية و تقليص دور المؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية في الحياة السياسية التركية مع الإقرار ببعض الحقوق الثقافية للكورد ، دون أن تتعرض للحقوق السياسية والقانونية للكورد (من بينها حق تقرير المصير) وذلك من خلال الإعتراف بها دستورياً ومنحها حقوقها المشروعة<sup>(١)</sup>.  
وفيما يخص مشروع التعديلات الدستورية الجديدة ، قال البرلماني عن حزب الشعوب الديمقراطي (امام تاشجير)، في تصريح له لشبكة روداو الإعلامية: ((إن النقاط ١٨ـ المتعلقة بالظام الرئاسي، والتي وافق عليها البرلمان التركي، لم تتضمن أي إشارة لحقوق الكورد، لذلك سيصوتون ضده في الاستفتاء<sup>(٢)</sup>).).

ولم يقترب مشروع التعديل من المشكلة الأهم وثيقة الصلة ، وهو القانون الذي يسمى «العتبة الانتخابية» الصادر في عام ١٩٨٠ ، الذي يقضى بضرورة حصول أي حزب سياسي على نسبة ١٠٪ من مجموع الأصوات كشرط لدخول البرلمان. ومن المعلوم أن هذه العقبة وضعت في الماضي بهدف منع الأكراد وقوى الإسلام السياسي من الدخول إلى البرلمان في ذلك الوقت<sup>(٣)</sup>.

ب- يتهم حزب الشعوب الديمقراطي ، حزب العدالة والتنمية بتراجعه عن الإصلاحات المتعلقة بحل القضية الكوردية بالطرق السلمية<sup>(٤)</sup> ووقعه تحت ضغط الحركة القومية.

يذكر أن حزب الحركة القومية من أبرز المعارضين لحزمة الإصلاحات الديمقراطية ، واعتبر أن هذه الحزمة جاءت استجابة لمطلب حزب العمال الكردستاني ، وأنها غير ديمقراطية ومن شأنها أن تقسم البلاد وتجزئها وتتطيع بالطبع القومي لتركيا وتخلق تطاوحاً اجتماعياً وأمنياً فيها<sup>(٥)</sup>.

ولهذا كانت الحركة القومية قد رفضت التنازل عن خطوطه الحمراء التي كان من ضمنها إلغاء عملية السلام أثناء مفاوضاته مع حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري لتشكيل حكومة انتقالية عقب الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر حزيران عام ٢٠١٥ ، كما أنه من المتوقع أن هذا المطلب كان حاضراً وبقوة أثناء المفاوضات في مسألة الإنفاق على تعديل الدستور<sup>(٦)</sup>.

ومن تداعيات التحالف بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية:

- وقف عملية التفاوض والسلام مع حزب العمال الكردستاني وحزب الشعوب الديمقراطي وتجدد القتال والنزاعسلح ، حيث قامت الحكومة التركية بإعتقال البرلمانيين الأكراد (من حزب الشعوب الديمقراطي) بتهمة التحرير على الإرهاب ودعم حزب العمال الكردستاني ، ومن بين هؤلاء رئيس الحزب (صلاح الدين دميرتاش) ، بالإضافة إلى إعتقال آلاف مؤيدي الحزب ، كما تم إبعاد عشرات رؤساء البلديات المنتسبين للحزب في مناطق عديدة من تركيا ، وتجددت القتال بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني داخل المدن وخارجها<sup>(٧)</sup>.

- وجود نية ومخاوف من إعادة عقوبة الإعدام بعد الاستفتاء ، فقد أفاد (بن علي يلدريم) رئيس الوزراء التركي بأنه سيبحث قضية إعادة عقوبة الإعدام ، مع حزب الحركة القومية بعيد انتهاء الاستفتاء على الدستور الجديد<sup>(٨)</sup>.

## ٢- في المجال الاقتصادي:

(١) د. يوسف صمد لطف الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٣.

(٢) التعديلات الدستورية في تركيا لم تطرق للقضية الكوردية نهائياً ، متاح في (٢٠١٧/٣/١١)

<http://www.rudaw.net/arabic>

(٣) د.أحمد موسى بدوي ، الصراع البانس ، مصدر سبق ذكره.

(٤) توترت العلاقات بين حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العدالة والتنمية بعدما استطاع حزب الشعوب الديمقراطي الحصول على أصوات عالية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران عام ٢٠١٥ على حساب أصوات حزب العدالة والتنمية ، وخاصة عندما رفض حزب الشعوب الديمقراطي المشاركة في حكومة تشكلها حزب العدالة والتنمية ، وكانت الحكومة التركية في الوقت نفسه توجه اتهامات لحزب العمال الكردستاني باختراق الهيئة التي أعلنت في سنة ٢٠١٣ بين الطرفين تمهدًا لعملية السلام ، بالإضافة إلى العمليات المسلحة التي قام بها حزب العمال ضد الجيش والشرطة ، في ذلك: كريم شاهين ، مصدر سبق ذكره.سيناريوهات التحالف ومراحل تشكيل الحكومة الجديدة في تركيا ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٧)

<http://www.turkpress.co/node/10393>

(٥) علي حسين باكير ، تركي: الدولة والمجتمع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣.

(٦) جلال سلمي ، لماذا لم يحدث توافق بين حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري ، مصدر سبق ذكره.سيناريوهات التحالف ومراحل تشكيل الحكومة الجديدة في تركيا ، مصدر سبق ذكره.حزب الحركة القومية يعلن شروطه لتشكيل ائتلاف مع حزب العدالة والتنمية ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٨)

<http://www.turkpress.co/node/9282>

(٧) أمين حطيط وأخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣.

(٨) يلدريم سنبتح ملف إعادة عقوبة الإعدام مع حزب الحركة القومية بعد انتهاء الاستفتاء.صحيفة المانية: أردوغان ماضٍ إلى تغيير الدستور متحدياً أوروبا ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٨)

<http://www.turkpress.co/node/31234>

<http://www.turkpress.co/node/30994>

٣- في مجال الحقوق والحرات العامية:

قامت السلطات التركية بالتنقيب على الحريات العامة ، ولاسيما حرية التعبير والصحافة ، حيث قامت الحكومة باعتقال العشرات من الصحفيين ، وقامت بإغلاق عدداً من وسائل الإعلام ، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد<sup>(٢)</sup>. كما بدأت بعملية تطهير واسعة بهدف إنهاء وجود أعضاء حركة الخدمة وخاصة بعد اتهامهم بالوقوف وراء محاولة الإنقلاب الفاشلة ، وطالت عملية التطهير عشرات الآلاف من ضباط الشرطة والجيش والقضاة والمعلمين والصحفيين<sup>(٣)</sup>.

في ختام بحثنا الموسوم (رؤى حزب العدالة والتنمية في تغيير شكل النظام السياسي التركي / دراسة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية ) ، توصلنا إلى عدد من الإستنتاجات ، نوجزها بما يأنـي:  
أولاً/ يعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ نقطة تحول في تاريخ تركيا المعاصر ، حيث يمكن أن يؤثرـ على مـدى فـاعلـيـة كـفـلـة الدولةـ وـعـدـةـ العـدـالـةـ وـالـتـنـمـيـةـ وـبـعـدهـ .

ثانياً / بموجب الدستور التركي النافذ (دستور عام ١٩٨٢ المعدل) ، إن النظام السياسي في تركيا جمهوري ديمقراطي برلماني علماني ، أما السلطات العامة في البلاد فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثل بالمجلس الوطني التركي الكبير ، السلطة التنفيذية وتمثل برئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ، والسلطة القضائية التي تتمثل بالمحاكم والجهات القضائية الأخرى ، وتمثل المحكمة الدستورية الهيئة القضائية الأبريز في ، تركيا.

ثالثاً / قدم حزبا العدالة والتنمية والحركة القومية مشروع اً لتعديل الدستور التركي بغرض تغيير شكل النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي ، وتم تحديد يوم ١٦ من نيسان/ ٢٠١٧ ، لإجراء استفتاء شعبي عليه ، والذي سيكون من أهم المنعطفات في تاريخ الحياة السياسية في تركيا المعاصر.

رابعاً / مع اقتراب موعد الاستفتاء الشعبي ، تشهد الساحة السياسية التركية حملة إعلامية مشتركة بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية لتأييد تعديل الدستور مقابل حزبي المعارضة الشعب الجمهوري والشعوب الديمocrاطية، بالتزامن مع اجتماعات تحضيرية واستطلاعات رأي تحاول التنبؤ بنتائج الاستفتاء.

خامساً / تتفق جميع الأحزاب التركية على ضرورة تغيير الدستور الحالي باعتباره دستوراً أعده نظام انقلابي في الثمانينيات من القرن الماضي ، وعلى الرغم من التعديلات العديدة التي أجريت يبقى دستور وضع في ظروف غير شرعية ، إلا أن التوصل إلى صيغة ترضي جميع الأطراف أشبه بالمستحيل ، وذلك بسبب الاختلافات في التوجهات السياسية والإيديولوجية بين الأحزاب الأربعة الكبرى.

سادساً / تأخذ مسألة تعديل الدستور النافذ لتركيا مكانة خاصة في مسيرة حزب العدالة والتنمية السياسية وتعلمه المستقبلي ، وعلى الرغم من إدخال ما يقرب من (١٨) تعديلاً على هذا الدستور ، منذ إقراره ، إلا أن حزب العدالة والتنمية يرى بأن الدستور الحالي لا يتاسب وأداء السياسة التركية في الداخل والخارج. داخلياً ، هو على قناعة بأن ما حققه من إنجازات بحاجة إلى تعزيزها (و خاصة فيما يتعلق بتقليص دور المؤسسة العسكرية لصالح المؤسسات المدنية) ، أما خارجياً ، فتنة قناعة بأن الدستور الحالى لم يعد يتناسب و صعود النفذ التـكـ . أقليمـاً و دوـلـاـ

سابعاً / وبال مقابل فإن بعض الأحزاب والجهات مخاوف من نوايا حزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب أردوغان وراء تلك التعديلات، حيث يحذرون من أن يؤدي التعديل إلى بسط نفوذ حزب العدالة والتنمية على مؤسسات الدولة بشكل أكبر مما قد تؤدي إلى شخصنة السلطة والتفرد بالحكم ، كما أنهن يرون بأن تركيا ، في السنتين الأخيرتين ، شهدت تراجعاً فيما يتعلق بالإصلاحات التي بدأتها والإنجازات التي حققها في، ظل سياسات حزب العدالة والتنمية ومواقفها.

ثامناً / في الواقع ، ورغم الجدل الجاري إزاء قضية التعديل الدستوري والمواقف المتناقضة بين التأييد القوي والمعارضة الشديدة ، فإن مسألة تعديل الدستور تضع حزب العدالة والتنمية أمام مفترق الطرق: فإما أن ينجح في مشروع التعديل الدستوري ويقود عملية الإصلاح والتغيير ، وبالتالي يحفظ بشعبيته كبيرة تؤمن له البقاء في صدارة المشهد السياسي التركي ، وإما أن تصبح تجربته كحزب حاكم مهددة بالتراجع أمام التحولات والمتغيرات التي تشهدها البلاد في السنوات الأخيرة إذا ما فشل في تمرير المشروع.

## المصادر

أولاً الكتب:

- <sup>١)</sup> إبراهيم خليل العلاف ، نحن وتركيا: دراسات وبحوث ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠٠٨.

(١) وحدة تحليل السياسات ، قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية (حزيران ٢٠١٥) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٥ ، ص٤ ، أمين خطيب وأخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦-١٧.

(٢) عماد يوسف قدورة ، مصدر سبق ذكره ، ص٦ . محمد نور الدين ، تركيا إلى أين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

(٣) دشريف درويش اللبان، هل هو انقلاب على أردوغان أم انقلاب قام به أردوغان على الدولة التركية؟ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٩)  
<https://www.acrseg.org/40308>

- (٢) إبراهيم عبدالعزيز شيخا ، مبادئ الأنظمة السياسية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، بدون سنة الطبع.
- (٣) أحمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، دار زهران للنشر والتوزيع عمان ، ٢٠١١ .
- (٤) بيشتووا حميد عبدالله ، المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني: دراسة تحليلية مقارنة ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠١٣ .
- (٥) أندرو فنكل و نوكهت سيرمان ، تركيا: المجتمع والدولة ، ترجمة: د.حمدي حميد الدوري ، بيت الحكم ، بغداد ٢٠٠٢ .
- (٦) ثامر عباس ، تقدیس الزعامة: دراسة في ظاهرة الكاريزما السياسية ، منشورات ضفاف ، بيروت ، ٢٠١٥ .
- (٧) جامعة الدول العربية ، مؤتمر دولي حول مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي: خبرات مقارنة مع حركة فتح الله غولن التركية ، دار النيل للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠١١ .
- (٨) جلال عبدالله موسى ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- (٩) حاقان يافوز ، نحو تنویر إسلامي: حركة فتح الله غولن ، ترجمة: شكري مجاهد ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، ٢٠١٥ .
- (١٠) رنا عبدالعزيز الخماش ، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية (٢٠١٤-٢٠٠٢) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٦ .
- (١١) سمير سبيتان ، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ .
- (١٢) سيار الجميل ، العثمانة الجديدة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٥ .
- (١٣) طارق عبدالجليل ، العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر ، دار نهضة مصر للنشر ، القاهرة ، ط٢، بدون سنة النشر.
- (١٤) عبد الحليم غزالى ، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٧ .
- (١٥) عبدالرضا حسين الطعان ، تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة: نموذج فرنسا ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ٢٠٠١ .
- (١٦) عبدالغنى بسيونى عبدالله ، سلطة ومسؤولية رئيس الدولة في النظام البرلماني ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٥ .
- (١٧) علي حسين باكير ، تركيا: الدولة والمجتمع ، في: محمد عبالعاطى وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٠ .
- (١٨) فـإـدـانـيـلـوـفـ ، الجيش في تركيا: سياسة وإنقلابات ، ترجمة: يوسف إبراهيم الجهمانى ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠١ .
- (١٩) فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة: د.سلمان داود الواسطي ود.حمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ، بدون سنة الطبع.
- (٢٠) كرم أوكتم ، تركيا الامة الغاضبة ، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال ، مكتب سطور للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٢ .
- (٢١) لطيف مصطفى أمين ، العلاقة بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء في النظام البرلماني ، دار سردم للطباعة والنشر ، السليمانية ، ٢٠٠٩ .
- (٢٢) ماجد راغب الحلو ، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ .
- (٢٣) مجموعة باحثين ، عودة العثمانيين: الإسلامية التركية ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي ، ط٤ ، ٢٠١٢ .
- (٢٤) محسن خليل ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، بدون مكان الطبع ، ١٩٨٧ .
- (٢٥) محمد الهامي وآخرون ، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة التجربة ، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، بيروت ، ٢٠١٦ .
- (٢٦) محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟ مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، ٢٠١٣ .
- (٢٧) محمد كاظم المشهداني ، النظم السياسية ، دار الحكمة ، الموصل ، ١٩٩١ .
- (٢٨) محمد نورالدين ، تركيا في الزمن المتحول: فلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، بيروت ، ١٩٩٧ .
- (٢٩) محمد نورالدين ، تركيا: الصيغة والدور ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
- (٣٠) نوال عبدالجبار سلطان الطائي ، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠٠٧ .

- (٣١) وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والإسلام (١٩٥٠-٢٠٠٠) ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦.
- (٣٢) وليد رضوان ، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية ، دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع ، حلب ، ٢٠٠٨.
- (٣٣) يوسف إبراهيم الجهماني ، حزب الرفاه - نجم الدين أربكان: الرهان على السلطة ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٧.

#### ثانياً / الرسائل والاطار تاريخ الجامعية:

- ١) أفين صديق رشيد ، دور رئيس الجمهورية في العملية التشريعية في النظامين البرلماني والرئاسي ، رسالة ماجستير في القانون ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، ٢٠١٣.
- ٢) جوتيار عادل محمود ، السياسة الخارجية التركية (٢٠٠٢-٢٠٠٨)؛ دراسة في دور النخبة ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة صلاح الدين ، ٢٠١٠.
- ٣) دلشاد محمود صالح ، دور المؤسسة العسكرية في السياسة الداخلية التركية (١٩٨٠-٢٠٠٢) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، ٢٠٠٩.
- ٤) زانيار حمد محمد ، السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي (٢٠٠٢-٢٠١٥) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، ٢٠١٧.
- ٥) زيد أسامة أحمد الرحمنى ، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٣-٢٠١٠) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية والعلوم الإنسانية ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٣.
- ٦) علي قاسم مقداد ، النظام السياسي في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية ، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية ، الجامعة الإسلامية في لبنان ، بيروت ، ٢٠١٦.
- ٧) كمال عبدالله حسن ، إستراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، السليمانية ، ٢٠١١.
- ٨) ياسر نجيب غازي ، الموقع الجغرافي لتركيا وتأثيره في العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية ، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية ، الجامعة الإسلامية في لبنان ، بيروت ، ٢٠١٦.

#### ثالثاً / الدوريات:

- ١) أمين خطيب وآخرون ، تركيا إلى أين: حلقة نقاشية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٥٦) ، شباط ٢٠١٧.
- ٢) جمال كمال إسماعيل ، أحزاب اليمين التركي (١٩٩٩-٢٠٠٧) ، مجلة آداب الرافدين ، كلية الآداب ، العدد (٦٨) ، ٢٠١٣.
- ٣) سعد عبدالعزيز مسلط ، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، العدد (١٢) ، تشرين الأول ٢٠٠٨.
- ٤) عثمان عبدالمالك صالح ، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في الكويت : دراسة نظرية تطبيقية ، مجلة الحقوق والشريعة ، كلية الحقوق والشريعة ، جامعة الكويت ، السنة الخامسة ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٨١.
- ٥) علي ضياء حسين ، سلطات رئيس الدولة في النظام الرئاسي: دراسة مقارنة مجلة مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، العدد (٣٩) ، ٢٠١٥.
- ٦) مجید حمید شہاب و محمد جواد شیع وصفاء مجید المظفر ، الجغرافية الانتخابیة للأحزاب في تركیا ، مجلة كلية التربية الأساسية ، كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، بابل ، العدد (٢) لسنة ٢٠١٠.
- ٧) محمد نور الدين ، تركيا إلى أين: دور تحديات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٦٤ ، حزيران ٢٠٠٩.
- ٨) محمد نور الدين ، تركيا بين الداخل والخارج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٨٩) ، تموز ٢٠١١.
- ٩) يوسف صمد لطف الله ، حقوق الأقليات في الدساتير التركية واتجاهات تطورها المستقبلي ، مجلة دراسات قانونية وسياسية ، مركز الدراسات القانونية والسياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، السليمانية ، العدد (١) ، أيلول ٢٠١٣.

#### رابعاً / البحوث والدراسات:

- ١) حسين علي باكر ، حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٣.
- ٢) عبدالأمير عباس عبدالحيلي و وحيد أنعام الكاكائي ، الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة ديالي ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ٢٠١٥.



٤) علي حسين باكير ، تركيا الجديدة: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية وانعكاساتها المستقبلية ، متاح في: (٢٠١٧/٢)

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/08/201481411456784444.html>

٥) مركز الجزيرة للدراسات ، أردوغان ، احتمالات دور قادم في نظام سياسي جديد ، متاح في:

<http://studies.aljazeera.net/ar/>

٦) كريم شاهين ، تركيا على طريق التعديلات الدستورية التي ستحقق أحلام أردوغان ، متاح في: (٢٠١٧/٣/١)

<http://raseef22.com/politics/2016/11/21>

٧) إسماعيل ياشا ، مصدر سبق ذكره. سعيد الحاج ، فرص نجاح التحول للنظام الرئاسي في تركيا ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٢)

<http://www.turkpress.co/node/30130>

٨) فخر الدين ألتون ، ما الذي يجلبه النظام الجمهوري؟ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٢)

<http://www.turkpress.co/node/30977>

٩) جلال سلمي ، لماذا لم يحدث توافق بين حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري؟ متاح في: (٢٠١٧/٣/٣)

<http://www.turkpress.co/author/9232>

١٠) كواليس انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٧ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٣)

<http://www.turkpress.co/node/664>

١١) قادر أوستون ، استفقاء ٦١ أبريل فرصة لتركيا ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٣)

<http://www.turkpress.co/node/31368>

١٢) علي حسين باكير ، شكل النظام السياسي التركي ما بعد الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٤)

<http://www.turkpress.co/node/8528>

١٣) مولاي علي الأوغاري ، النظام الرئاسي.. نفس جديد لتحقيق رؤية ٢٠٢٣ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/١٠)

<http://www.turkey-post.net/p-184209>

١٤) أردوغان: ٥٢ من الدول الأكثر تقدماً تتحكم بالنظام الرئاسي ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٥)

<http://www.turkpress.co/node/31323>

١٥) مولاي علي الأوغاري ، الشعب الجمهوري والتراجع عن روح 'بني كابي' ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٦)

<http://www.turkpress.co/node/30552>

١٦) نائب باهتشلي يوضح سبب رفض حزب الشعب الجمهوري للنظام الرئاسي ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٦)

<http://www.turkpress.co/node/30956>

١٧) جلال سلمي ، أكبر أحزاب المعارضة التركية يستعد لحملة حول استفتاء التعديلات الدستورية ، متاح في:

(٢٠١٧/٣/٦)

<http://www.turkpress.co/node/30877>

١٨) جلال سلمي ، لماذا لم يحدث توافق بين حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٦)

<http://www.turkpress.co/node/11754>

١٩) حاجة تركيا لدستور جديد ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٦)

<http://www.turkpress.co/node/12303>

٢٠) تركيا.. حول التعديلات الدستورية واتهامات الديكتاتورية الموجهة لأردوغان ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٦)

<http://www.turkpress.co/node/31244>

٢١) التعديلات الدستورية في تركيا لم تطرق القضية الكوردية نهائياً ، متاح في (٢٠١٧/٣/١١)

<http://www.rudaw.net/arabic>

٢٢) كريم شاهين ، مصدر سبق ذكره.سيناريوهات التحالف ومراحل تشكيل الحكومة الجديدة في تركيا ، متاح في:

(٢٠١٧/٣/٧)

<http://www.turkpress.co/node/10393>

٢٣) حزب الحرقة القومية يعلن شروطه لتشكيل ائتلاف مع حزب العدالة والتنمية ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٨)

<http://www.turkpress.co/node/9282>

٢٤) يلدرم سنبتح ملف إعادة عقوبة الإعدام مع حزب الحرقة القومية بعيد انتهاء الاستفتاء ، متاح في:

(٢٠١٧/٣/٨)

<http://www.turkpress.co/node/31234>

٢٥) صحيفة ألمانية: أردوغان ماضٍ إلى تغيير الدستور متحدياً أوروبا ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٨)

<http://www.turkpress.co/node/30994>

٣٦) شريف درويش اللبناني ، هل هو انقلاب على أردوغان أم انقلاب قام به أردوغان على الدولة التركية؟ ، متاح في:

(٢٠١٧/٣/٩)

<https://www.acrseg.org/40308>

### Abstract

The parliamentary election in 2002 was a turning point in Turkish political process in general, and in particular the impacts the elections made on Turkish political system. This was a fundamental change, not because of the outcomes of the election, in which the Justice and Development Party (AKP) won, but because of the profound impacts the elections made, and paved the way to structural changes both internally and externally.

Since the AKP came to power, tried to make political, social and economic changes at the internal level, and at external level it tried to use the geopolitical and geostrategic position of Turkey to make the country stronger and more effective, especially at the time when powers, authorities and decisions in the Middle East were reshaped among regional and international actors, specifically after the so-called Arab Spring.

One of the changes the AKP has tried to make is amending the constitution of 1982; the main focus has been on replacing the parliamentary system with presidential one. This has created fears among opposition parties; the changes would hand too much power to president, and to increase the hegemony of the party and Erdogan over the system and decision-making process. The fear of opposition parties comes from the fact that AKP has dominated the government and presidency and has the majority in the parliament, to an extent that the party has been able to form five governments since 2002.

We believe that the AKP has strong cards to gain enough votes in the referendum, which will be held on April 16, 2017. The AKP has objectives and justifications to win the project. On the other hand, some of the other parties have fear and concerns, and are going to say NO to the referendum.